NÛJEN
التجديد
جريدة التجديد العدد (13) 2025

الدكتور رزكار قاسم
رئيس حركة التجديد الكردستاني - سوريا

الكُرد ومعادلات الشرق الأوسط الجديد: بين تحديات الواقع وفرص المستقبل

نهاية مرحلة وبداية أخرى: شرق أوسط جديد وصراع قديم متجدد

لطالما كان الشرق الأوسط مسرحًا لصراعات نفوذ شرسة بين مراكز القوى العالمية، حيث تشابكت المصالح الاقتصادية والاستراتيجية مع النزاعات القومية والطائفية، لتشكل خارطة متغيرة باستمرار من التحالفات والانقسامات. لعقود، ظل ما يُعرف بـ"محور المقاومة" يقدم نفسه كقوة ممانعة، يرفع شعارات التصدي للهيمنة الأجنبية والدفاع عن قضايا الشعوب المستضعفة، بينما كان في جوهره يمارس أشد أشكال الاستبداد والقمع ضد الشعوب التي يزعم تمثيلها. كان هذا المحور، الممتد من طهران إلى بيروت مروراً بدمشق، يُظهر نفسه كرقم صعب في المعادلات السياسية والعسكرية، مدعومًا بشبكة من الميليشيات والأذرع المسلحة التي بسطت نفوذها في العراق وسوريا ولبنان واليمن، محولة هذه البلدان إلى ساحات معارك بالوكالة، يقتات فيها من الفوضى والانقسامات.

إلا أن التطورات الأخيرة كشفت هشاشة هذا البناء القائم على الشعارات الرنانة والاستبداد والقوة العسكرية وحدها. فمن الضربات الموجعة التي تلقاها في سوريا والعراق، إلى التغيرات الجذرية في أولويات مراكز القوى العظمى، وجد محور المقاومة نفسه في حالة انكماش استراتيجي غير مسبوقة. لم يعد اللاعب الذي لا يُقهر أمام شعوبه، ولم يعد الصوت الوحيد في معادلة الشرق الأوسط، فقد باتت هناك قوى أخرى تنافسه، وأوضحت التحولات الإقليمية أن الشعوب لم تعد مستعدة لأن تكون وقودًا لمشاريعه التوسعية والعنصرية الشوفينية في بعض الأحيان.

وسط هذه التحولات، يبرز سؤال جوهري حول مصير القوميات والأقليات، التي لطالما كانت في قلب هذه الصراعات، ليس كأطراف فاعلة، بل كضحايا دائمة. وعلى رأس هذه القوميات، يقف الشعب الكُردي، الذي ظل طوال القرن الماضي محورًا رئيسيًا في معادلات التوازنات الإقليمية، ليس فقط بسبب موقعه الاستراتيجي وجغرافيته المتشابكة بين أربع دول، بل أيضًا بسبب نضاله المستمر من أجل حقوقه القومية، والذي جعل منه على الدوام هدفًا للأنظمة الشوفينية المتعاقبة في كل من تركيا وإيران والعراق وسوريا الغاصبة لكُردستان.

اليوم، مع انهيار المعادلات القديمة وإعادة رسم خرائط النفوذ، يواجه الكُرد مفترق طرق جديدًا. فهل ستكون هذه التغييرات فرصة تاريخية لتثبيت حقوقهم القومية والسياسية، أم أن التشابكات الدولية والإقليمية ستعيد إنتاج الظلم الذي لطالما تعرضوا له؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلب قراءة معمقة للمتغيرات الحاصلة، وفهمًا دقيقًا لموازين القوى الجديدة، ودور الكُرد في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ الشرق الأوسط.

الكُرد بين إرث الاضطهاد ومفترق الطرق الجديد

منذ أن رُسمت خرائط الشرق الأوسط الحديثة على أنقاض دولة الاحتلال العثماني، وُجد الكُرد داخل كيانات قومية لا تعترف بوجودهم، فكانوا في مواجهة أنظمة قومية شوفينية (البعث في سوريا والعراق، والكمالية في تركيا، ونظام ولاية الفقيه في إيران). هذه الأنظمة، رغم اختلاف أيديولوجياتها الظاهرة، اتفقت جميعها على قمع أي تطلع كُردي للاستقلال أو الحكم الذاتي، وتاريخياً لجأت إلى أبشع الوسائل لإخضاع هذا الشعب. اليوم، مع انهيار كثير من الأنظمة التي رسّخت هذا القمع، يقف الكُرد أمام فرصة تاريخية، لكنها محفوفة بالمخاطر. في ظل التحولات الجذرية التي يشهدها الشرق الأوسط، فإن الخيارات أمامهم تبدو متباينة:

1. تعزيز المكاسب السياسية والإدارية: بعد سنوات من النضال، نجح الكُرد في شمال وشرق سوريا بتأسيس نموذج إداري فريد في المنطقة عبر مشروع الإدارة الذاتية، فيما استطاع إقليم كُردستان العراق ترسيخ كيانه شبه المستقل. هذه الإنجازات قد تُشكل نقطة انطلاق نحو تعزيز النفوذ السياسي الكُردي على المستوى الإقليمي.
2. التصعيد العسكري أو التفاوض السياسي؟ في تركيا وإيران، يواجه الكُرد واقعًا أكثر تعقيدًا، حيث لا تزال الأنظمة الحاكمة ترفض الاعتراف بأي حقوق قومية لهم، مما يجعل الخيارات المتاحة تدور بين استمرار المقاومة المسلحة، أو البحث عن سبل دبلوماسية لانتزاع الحقوق.
3. التحديات الدولية والتدخلات الإقليمية: تبقى المصالح الدولية متشابكة في القضية الكُردية، حيث يتم استخدام الكُرد أحيانًا كورقة ضغط، ثم يتم التخلي عنهم وفقًا للتوازنات السياسية. فبينما دعمت القوى الغربية الكُرد في قتال داعش، تخلّت عنهم لاحقًا أمام الهجوم التركي في عفرين وسري كانيه كري سبيه.
4. الانقسامات الداخلية: إحدى العقبات الأبرز أمام أي مشروع كُردي هو الانقسامات السياسية بين الأحزاب والفصائل الكُردية نفسها، حيث فشل الكُرد مرارًا في تشكيل جبهة موحدة، وهو ما تستغله الدول الغاصبة لكُردستان لفرض سياساتها عليهم.

إلى أين يتجه النضال الكُردي؟

إن التحولات الجارية في المنطقة تُشكل لحظة مفصلية للكُرد، فإما أن يكونوا جزءًا من المعادلة السياسية الجديدة كلاعب رئيسي، أو أن تتم إعادتهم إلى الهامش كما حدث مرارًا في الماضي. مفتاح المستقبل الكُردي يكمن في بناء توافق داخلي، والاستفادة من المتغيرات الجيوسياسية بحكمة، دون الرهان الأعمى على تحالفات خارجية ثبت مرارًا أنها غير ثابتة. المعادلة اليوم لم تعد فقط بين الكُرد والأنظمة الحاكمة، بل أصبحت أكثر تعقيدًا، حيث تدخلت قوى جديدة وتحولت مراكز النفوذ. فهل يستطيع الكُرد، هذه المرة، تحويل معاناتهم الطويلة إلى قوة سياسية مستقرة تضمن لهم حق تقرير المصير؟ هذا هو التحدي الأكبر الذي يواجههم في مفترق الطرق الجديد

التتمة في الصفحة 6

أُكِلَ الدستور يوم أُكِلَ الثور الأبيض

بقلم: حسين فقه

المجريات الدراماتيكية في سوريا تشير بشكل واضح الى تسارع وحرق مسافات على عجل من جانب حكومة "الأمر الواقع" في دمشق لربما تستكمل الشرعية التي يفتقدها الشرع والتي نزفت مفاصلها عن آخرها في مجازر الساحل، وفي حين أتى اتفاق مظلوم عبدي مع الشرع كطوق نجاة لدمشق الا أن الاعلان الدستوري سرعان ما أفرغ الاتفاق من مضمونه في بادرة ليست سوى نتيجة حتمية للمقدمات التي طرحها النظام الجديد في دمشق والتي نقلت حكومة ادلب لتحكم سوريا، وجمعت قيادات المرتزقة السوريين لانتخاب أحمد الشرع رئيساً، ولفلفت حواراً وطنياً "من قريبو" على شاكلة النظام البعثي المقبور، ودفنت كلمة الديمقراطية من قاموسها الذي يفتقد لأي ناموس مجتمعي وعرفي وسياسي.

وبالتزامن مع توقيع الاتفاق بين عبدي والشرع وقبيل زيارة الوفد التركي الى دمشق وبسباق مع الزمن وقع الشرع على الاعلان الدستوري وكأن الشرع يحاول تبرير اتفاقه مع عبدي بالقول :" ها قد أفشلت الاتفاق بالاعلان الدستوري" في طمأنة للجانب التركي، بينما كان يحاول طمأنة الغرب عبر اتفاقه مع قائد قوات سوريا الديمقراطية...فهل هي براغماتية سياسية أم حالة النعامة التي تطمس رأسها بالتراب وكأن أحداً لا يراها؟، ومحاولاً أن يغيب عن المشهد أن ما فعله في ٤٨ ساعة من مجازر بحق أبناء الساحل من الطائفة العلوية الكريمة استمر نظام الأسد سنوات لانجازه بحق السنة والسوريين عموماً.

يروى أن ثلاثة أثوار كانت في أَجَمة "غابة": أبيض، وأسود، وأحمر، ومعها أسد، فكان لا يقدر منها على شيء لاجتماعها عليه، فقال الأسد للثور الأسود والأحمر: "إنه لا يدل علينا في أجمتنا إلا الثور الأبيض، فإن لونه مشهور، ولوني على لونكما، فلو تركتماني آكله خلت لكما الأجمة وصفت"، فقالا: "دونك وإياه فكُله"، فأكله، ومضت مدة على ذلك، ثم إن الأسد قال للثور الأحمر: "لوني على لونك، فدعني آكل الثور الأسود"، فقال له: "شأنك به"، فأكله، ثم بعد أيام قال للثور الأحمر: "إني آكلك لا محال"؛ فقال الثور الأحمر: "دعني أنادي ثلاثة"، فقال الأسد: "افعل"، فنادى الثور الأحمر: "إنما أُكلت يوم أُكِل الثورُ الأبيض" قالها ثلاثاً.

مفاد القول أنما أُكِلَ الدستور يوم أُكِلَ الثور الأبيض أي عندما نصب الشرع نفسه رئيساً على سوريا بمباركة ثلة من المرتزقة، رغم أن رئاسته جاءت بفرض من قوى دولية واقليمية وذلك لغاية في نفس يعقوب. والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة في سياق الدستور: اذا كان على الشرع أن يمد يده في أدراج الرئيس الفار بشار الأسد ليخرج منه دستوراً ويعلنه على الملأ بأنه دستور سوريا الجديد، فلماذا قامت الثورة السورية والتي تحولت الى حرب أهلية مزقت البلد وشردت وهجرت ملايين السوريين من كل المكونات وقتلت مئات آلاف الأشخاص على مدى أربعة عشر عاماً؟؟، ما الفرق بين هذا الاعلان الدستوري وبين دستور سوريا عام ٢٠١٢ ؟. بل ربما هناك في بنود دستور الأسد ما هو أفضل من هذا الاعلان الدستوري ولو نسبياً، ومن نافل القول أن السوريين بمختلف مشاربهم ومكوناتهم وتعابيرهم وقواهم السياسية غير راضين عن ما جاء في هذا الاعلان الدستوري الذي يصفه السوريين بـ"المكتوب مبين من عنوانه"، فاذا كان الاعلان الدستوري على هذه الشاكلة فماذا سيرد أكثر من هذا السوء في الدستور؟. خلاصة القول أن هذا الاعلان الدستوري لا يلقى الرضى سوى من واضعيه والموقعين عليه وبعض المغرر بهم باسم السنة العرب السوريين، وذلك على عكس الاسلام الوسطي الدمشقي والسوري المتعارف عليه بـ"الاسلام المديني".

من الواضح جداً أن أحمد الشرع لا يستطيع تطهير تاريخ أبو محمد الجولاني أو أن يكون بديلاً عنه، فهذا الجولاني الذي يسكن صدر الشرع يخرج رأسه بين الفينة والأخرى ليعود الى جحره ثانية خلف ربطة العنق وزيارات الوفود الأوروبية المستطلَعة والسفرات المكوكية لوزير خارجيته الشيباني والتي يبدو أنها تعثرت في بروكسل مؤخراً في ردة فعل أوروبية تجاه مجازر الساحل.

وفي حين زار وفد من شيوخ العقل الدروز الى اسرائيل تحسباً لما هو قادم على غرار الساحل السوري، فان من الملاحظ أن الدروز الأكارم كانوا أكثر ديناميكية وتحضيراً بعكس الطائفة العلوية الكريمة التي تركت في البداية دفة حماية طائفتهم لنظام مجرم رغم أنهم لم يكن لهم فيه لا ناقة ولا جمل، ووثقوا بالادارة الجديدة وسلموا سلاحهم بالكامل وبعد ذلك تم الاستفراد بهم بهمجية ووحشية قل نظيرها والتي وصفت بـ"هولوكوست العلوية".

أما ضمان سوريا ومكوناتها ووحدتها فتقع على عاتق الكرد ومكونات شمال وشرق سوريا وقوتها العسكرية قوات سوريا الديمقراطية الضمانة الوحيدة لكل مكونات سوريا ودمقرطتها، وهذا هو التحدي الرئيس في الفترة القادمة والمضافة لتحديات مواجهة التهديدات والهجمات التركية ومرتزقتها الفاقدين لأي حس وطني بل وانساني، والتي أصبحت قوات سوريا الديمقراطية والكرد نتيجة ممارسات الادارة الجديدة وفصائلها المرتزقة المولين لتركيا، الأمل الوحيد في انقاذ سوريا ومكوناتها.

سد المقاومة (تشرين)

"رسالة وحدة وصمود"

بقلم: إيمان العليان

يشهد سد تشرين، المنشأة الحيوية في شمال وشرق سوريا، وقفات احتجاجية متكررة تجمع الآلاف من أبناء المنطقة من العرب والأكراد وباقي المكونات، في مشهد يتكرر بشكل دوري يؤكد على وحدة الموقف الشعبي ضد الهجمات التركية المتواصلة.

تكتسب هذه الوقفات المتكررة أهمية استثنائية كونها تمثل رداً شعبياً مستمراً على محاولات تركيا المتواصلة لزعزعة استقرار المنطقة، فكل وقفة احتجاجية جديدة تضيف زخماً إلى سابقاتها وتؤكد على استمرارية المقاومة الشعبية وثباتها.

يحمل اختيار سد تشرين كموقع للاحتجاجات المتكررة دلالات عميقة، فهو يمثل شريان حياة للمنطقة بأكملها، ويعتبر من أهم المنشآت الاستراتيجية التي تؤمن الكهرباء والمياه لملايين السكان. فالاحتجاج المتكرر عند هذا الموقع يؤكد على أهمية حماية البنية التحتية من الاستهداف التركي المتواصل.

تتميز هذه الوقفات بتنوع المشاركين فيها، حيث يشارك الشباب والشيوخ، النساء والرجال، من مختلف المكونات الاجتماعية والثقافية. هذا التنوع يعكس حالة الوعي المجتمعي العميق بخطورة المشروع التركي التوسعي وضرورة التصدي له بشكل موحد.

تشكل هذه الوقفات المتكررة مصدر إلهام وقوة لمقاتلي قوات سوريا الديمقراطية، فهي تؤكد لهم أن نضالهم يحظى بدعم شعبي واسع ومستمر. كما أنها تبعث برسالة واضحة مفادها أن المجتمع بأكمله يقف خلف "قسد" في معركتها للدفاع عن الأرض والكرامة.

في كل وقفة احتجاجية، يرفع المشاركون شعارات جديدة تعبر عن تطور الوعي السياسي والاجتماعي. فالهتافات والشعارات تتجدد لتواكب التطورات على الأرض، لكنها تبقى موحدة في رفضها للعدوان التركي ودعمها لقوات سوريا الديمقراطية.

تلعب وسائل الإعلام المحلية دوراً مهماً في توثيق هذه الوقفات ونقل صوت المحتجين إلى العالم، فكل وقفة تشكل مناسبة لتذكير المجتمع الدولي بمعاناة المنطقة واستمرار الانتهاكات التركية للقانون الدولي.

إن استمرارية هذه الوقفات وتكرارها يؤكد على أن المقاومة الشعبية ليست ردة فعل عابرة، بل هي موقف راسخ ومستمر، فالشعب يدرك أن المعركة طويلة وتحتاج إلى صبر وثبات، وهو ما يتجلى في الإصرار على تنظيم هذه الوقفات بشكل دوري.

تساهم هذه الوقفات المتكررة في تعزيز الترابط الاجتماعي بين مكونات المجتمع، فهي تشكل فرصة للقاء والتواصل وتبادل الآراء والمواقف، كما أنها تعزز الشعور بالمسؤولية المشتركة تجاه حماية المنطقة ومكتسباتها.

في ظل استمرار التهديدات والهجمات التركية، تبقى هذه الوقفات الاحتجاجية المتكررة شاهداً على صمود الشعب وإرادته في المقاومة، فهي تؤكد أن قوة الشعوب تكمن في وحدتها وإصرارها على الدفاع عن حقوقها المشروعة مهما كانت التحديات والصعوبات.

بقلم: فراس قصاص

ثورة سوريا..
تحديات مستمرة ومسار طويل نحو التغيير

لم يكن اشتعال الثورة في سورية في آذار من عام ٢٠١١ صدفة بل كان حصيلةً لتراكم كمّي و نوعي لمتغيرات أصابت العالم قبل أن تؤثر في وعي السوري الذي أصابته من حيث إحساسه بموقعه و إحداثيات وجوده، ومن ثم بمكناته، بما جعلته يؤمن باستحالة إلحاق الهزيمة به من قبل السلطة المستبدة، لقد فعل التطور الذي أصاب البنى المادية المنتجة والمتحكمة بطبيعة العلاقات المجتمعية في العالم فعله التاريخي بإنسان المنطقة المتأثرة بالظاهرة العربية/الاسلامية ليجعله موقنا بالضعف الطارئ الذي أصاب آليات السيطرة على الوعي العام و ميكانزمات كبح التواصل والتفاعل الحر بين الناس الذي ينهك المجتمع، تلك الآليات التي امتلكتها السلطة الأسدية المستبدة طوال عقود سيطرتها على الحياة و المشهد العام في البلاد.

لذلك عندما انطلقت الاحتجاجات في سوريا كانت بحق نقطة تحوّل تاريخية في مسار الدولة و مجتمعها على حدّ سواء، تفاعلت فيها ثورة الشعب السوري مع الإقليمي والدولي فأثّرت و تأثّرت بهما إلى حدّ بعيد لقد كانت على الحقيقة تعبيراً عن حركة تاريخ كلي للسوريين و بداية لصيرورة جديدة لم تترك تأثيرها فقط على وضع البلاد بل تجاوزته لتترك تأثيرها في محيطها القريب و البعيد.

لقد أصابت سوريا منذ ذلك التاريخ عديداً من التغيرات العميقة و العنيفة وصلت إلى حدّ إعادة هيكلة جوهر و طبيعة وجودها برمّته، إذ كشفت ثورة شعبها بتداعياتها الصعبة والموجعة عن أزمة النظام المعرفي الذي يحكم الشرط البشري في سوريا، أوضحت أن السوريين لا يزالون يرون أنفسهم والآخر، خارج منطق الاعتراف والتسامح في أضيق حدوده، بمنطق ينتمي إلى تحديدات اختلاف موقفهم من السماء، بحيث ينعكس على أنماط تفاعلهم مع الاجتماع السياسي بشكل يغلب عليه التناقض و التعارض، كما أظهرت الثورة السورية في ذات السياق هشاشة تجربة الدولة في سورية وعدم استجابتها للتعقّد السوسيولوجيالذي يصف المجتمع السوري، وأيضا إلى أي حدّ بلغ تاثير العقود الستة الأخيرة من حكم البعث على الشخصية السورية، تلك التي أرست مسلمات عامة في وعي السوريين عن شكل الدولة و طبيعة العلاقة بينها و بين المجتمع، لدى داعمي نظام الأسدية كما لدى أولئك الذين عارضوا وثاروا ضد نظامه على حدّ سواء ..مسلمات ترى، مثالا لا حصرا، في شكل الدولة اللامركزي شرذمة و تقسيما وخرابا .

و لأن الأزمة التي كانت تعاني منها سوريا قبل الثورة بهذا العمق و تلك الجذرية لذلك فإن الحديث عن انهيار شامل وكلّي لأُسس النظام القديم حتى بعد سقوطه المادي يبدو حديثاً رغبوياً مجانباً للصواب متعارضا مع الواقع، فأزمة الاستبداد ثبت أنها تركن في الأعمق من بنية الوجود السوري، تطال ما هو ثقافي و متجذر في المجتمع، حيث الشرط الثقافي المعرفي الديني القروسطي أسهم في إنتاج شرط الاستبداد السياسي الذي اكد بدوره هو الآخر، الشرط الثقافي و أعاد تجديده و إنتاجه ..على ذلك فإن سقوط النظام السابق و كسر هذه الدائرة المغلقة لن يوصل السوريين بسهولة إلى نهاية مسار ثورتهم و لن يحقق أهدافها إلا بالمعنى المباشر و الجزئي و القصير للكلمة ..اذ سيطلق ذلك السقوط جدلية صراع جديدة، صيرورة طويلة و معقدة و صعبة حتى تتحقق أهداف الثورة السورية وتنتصر رهاناتها ..وإلى ذلك الحين سيستمر تعرض البلاد لهزات عنيفة و ستنوس الأوضاع فيها بين مدّ و جزر وسيعاني فيها السوريون إلى وقت طويل.

و بالطبع لان سوريا لا تعيش بمفردها وهي كما أي ذات دولتية تتاثر بالموضوع الإقليمي و الدولي، وهي في الأوضاع التي عانت فيها منذ عام ٢٠١١ أصبحت جسما رخواً وموضوعا لتدخل أكبر وأوسع من قبل دول إقليمية و أخرى ذات تأثير دولي، عقد من المشاكل التي تعانيها وعطل التحوّل السوري عن أن يكون منتجاً لتأثير دينامياته الذاتية فقط طوال ١٤ عاما. ولم تزل حتى الآن العوامل الإقليمية تحدٍّ من إنتاج آليات ذاتية لمعالجة الوضع السوري و تعطيل الدفع به نحو التوازن الذاتي الذي يتطلع إليه السوريون.

إلا أنه رغم المنظور أعلاه ورغم التحديات و الصعاب التي تتوالد في مواجهة الحال السوري ، تظل آفاق التعاطي مع هذه التحديات تتطلب فهماً دقيقا للعمل تبعا لضرورات مرحلية ذات قيمة قصوى من قبيل تحقيق العدالة الانتقالية وضرورة محاسبة المسؤولين المباشرين و الرئيسيين عن الخراب و الانتهاكات التي ضربت حياة السوريين منذ عام ٢٠١١ و حتى وقت سقوط النظام السابق و ما بعد سقوطه، سيما بعد المجازر المروّعة التي ارتُكبت في مناطق الساحل السوري، من أجل تحقيق عدالة شاملة. وإعادة اعتبار لدور الدولة بوصفها حامية لمواطنيها دون النظر إلى منبتهم الإثني أو الديني والمذهبي و من ثم العمل على إعادة بناء المؤسسات بتطوير بنية تحتية سياسية وإدارية قادرة على دعم وإطلاق مشاركة واسعة في صياغة النموذج الجديد للنظام السياسي وبناء صيغة تعددية للبلاد. وإن يتم ذلك في سياق الحدّ من التدخلات الخارجية التي تلوي على الهيمنة و على نقل المشاكل والعقد الخاصة بالخارج إلى الداخل السوري.

على أن تحقيق ذلك بوصفه المقدّمة اللازمة للعبور في البلد إلى حيث يريد السوريون أمر لا تزال تعترضه عوائق تبدو و كأنها هيكلية، تمظهرت أخيراً في حصول ممانعة لتصويب مقاربات نظام الأسدية الرئيسية الخاصة بشكل الدولة و تعريفها و هويتها من قبل الحكومة الحالية التي لا تزال تصرّ على العمل وفق ما كان يمثله النظام السابق من فوات قيمي و موضوعي و حقوقي، فيما يخصّ معالجة شؤون الدولة ذات التركيبة المتعددة واحترام حقوق إنسانها ..الأمر الذي لم يزل يشي و يؤشر إلى مسار طويل و صعب لتحقيق أهداف الثورة السورية العظيمة التي نحتفل اليوم بذكرى اشتعالها الرابع عشر.

بقلم: غفور مخموري

اللغة الكوردية التي هي هوية ووجود الأمة الكوردية، يتم حظرها ومحوها بشكل مستمر من قبل محتلي كوردستان، واللغة كخاصية قومية تعرضت منذ القدم الى خطر حملات التعريب والتتريك والتفريس، وأريد هنا أن أتحدث عن معارضة اللغة الكوردية من قبل القوى المحتلة لكوردستان، حيث منذ القدم حاولت الشوفينية العربية والتركية والفارسية محو اللغة والثقافة الكوردية وفرض لغتهم وثقافتهم على الكورد.

على سبيل المثال، إذا تحدثنا عن الحكم العربي، نرى أنه بعد معركة القادسية عام ٦٤٠م، والتي كانت بداية (الغزو) أو السيطرة على كوردستان، كان الغزو العربي عبارة عن حركة تعريبية لتصغير ومحو القيم القومية الكوردية، وتهميش اللغة والثقافة الكوردية، والعمل على نشر وفرض اللغة والثقافة العربية، وحاولوا بذلك محو وتدمير اللغة والثقافة الكوردية، ولكن لحسن الحظ تم الحفاظ على اللغة والثقافة الكوردية من قبل الشعراء والمثقفين الكورد.

إنّ لغة أي أمة تولد مع ولادة الأمة، ولذلك حاول النظام العربي من اجل تدمير ومحو الأمة الكوردية استئصال اللغة الكوردية، جرت تلك المحاولات في القرون الماضية ومستمرة حتى الآن. ومع قيام الدولة العراقية تم العمل على إهمال اللغة الكوردية ومحوها، وبعد قيام العراق تم تعيين عنصري عربي يدعى (ساطع الحصري) مديراً عاماً للمعارف، وبقي في وظيفته بين ١٧ كانون الثاني ١٩٢٣ و٣١ تموز ١٩٢٧، كان (ساطع الحصري) شخصاً عنصرياً، بالنسبة له كانت اللغة هي المعيار الأول للانتماء إلى الوطن العربي وكل من يتحدث العربية فهو عربي، بغض النظر عن دينه أو عرقه أو تأريخه، كان يحاول تهميش اللغة الكوردية ويبحث عن أعذار كثيرة تحول دون دراسة الكورد بلغتهم والدراسة باللغة العربية، ويهدف من وراء ذلك محو اللغة والثقافة الكوردية تدريجياً، وبطبيعة الحال، فإن أي لغة لن تتطور ولن تتقدم مالم يتم تدريسها وكتابتها.

وفي الوقت اللاحق بدأ النظام الجمهوي العراقي في عام ١٩٦٠، بنقل المعلمين الكورد من كركوك (أصدر أمراً وزارياً وأرسله إلى مديرية معارف لواء كركوك لتعيين جميع خريجي المعلمين الكورد في السليمانية، وليس في كركوك). وكانت تلك ايضاً محاولة لمحو الدراسة الكوردية في كركوك، وكانت الدراسة الكوردية والحركة الثقافية الكوردية تتعارض باستمرار من قبل السلطات العربية في كل من العراق وسوريا. ورغم أن الفقرة (ب) من المادة السابعة للدستور العراقي المؤقت تنص على أن "اللغة الكوردية هي اللغة الرسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكوردية"، إلا أن هذا النص نادراً ما كان يُعمل به، لقد استفاد النظام العراقي، وخاصة نظام البعث، من اللغة الكوردية لنقل أفكاره القذرة عن طريق اللغة الكوردية الى الكورد، بخلاف ذلك، فقد عارض دائماً اللغة والثقافة الكوردية واتخذ قرارات خاصة في هذا الصدد. القرار رقم ٦٣٢ في ١٩٨٩/١٠/٧ الصادر عن مايسمى ب(مجلس قيادة الثورة العراقي) يعارض اللغة الكوردية بشكل صريح ويعتبرها غير ذات أهمية، وتنص الفقرة الأولى من القرار على أن الطالب الذي لا يجتاز مادة اللغة الكوردية لن يعتبر راسباً، ويشمل هذا القرار كل المدارس التي يتم فيها التدريس باللغة الكوردية، وفي الفقرة الثانية يكون القرار نهائياً وينص على أنه (لا يجوز العمل بأي نص آخر يعارض ذلك النص). وحتى لو كان التعليم باللغة الكوردية في العراق، إلا أنه كان يُنظر اليه بشيء غير ذات أهمية، فالمنهاج الدراسي كان نفس المنهج العربي ومترجم إلى اللغة الكوردية، ولم يعبّر المنهج عن المجتمع الكوردي بأي شكل من الأشكال، على سبيل المثال يتم في مادة التأريخ تدريس تاريخ الوطن العربي، وفي مادة الجغرافية جغرافية الوطن العربي وفي المواد الأخرى كلها تخص العرب، وذلك للتأكد من أن الطلبة الكورد يعتبرون العراق دائماً بمثابة بلدهم، ويعرفون من خلال العراق انّ (الوطن العربي) هو وطنهم، ويعتبر تاريخهم وجغرافيتهم وحضارتهم هي لهم، ولكي لايشعروا بأن كوردستان بلدهم ووطنهم وجزء منها ملتحق بالعراق قسراً.

كان نظام البعث يحاول بشكل مستمر محو اللغة والثقافة الكوردية، وأغلق المدارس الكوردية، وقد أزال الدراسة باللغة الكوردية في عموم العراق منذ العام الدراسي (٢٠٠٠-٢٠٠١) وحوّل كلها الى الدراسة العربية، في (كركوك، مخمور، سنجار، زمار، قراج، خانقين ... وغيرها من وقد فرض الدراسة العربية على الكورد. وبهذه الطريقة اراد النظام العراقي فرض لغته وثقافته على الكورد والتقليل من شأن اللغة والثقافة الكوردية، ولو نظر، يمكننا أن نرى أن تأثير الثقافة واللغة والفكر والسياسة العربية على المثقفين الكورد في جنوب كردستان لا يزال واضحاً، وهذا ينطبق أيضاً على غرب كوردستان، لأن الأمة المهيمنة حاولت فرض كل شيء على الأمة المضطهدة، كما عارضت تركيا وإيران اللغة الكوردية، ففي شمال كوردستان تأثير اللغة والثقافة التركية، وفي شرق كوردستان هناك تأثير اللغة والثقافة الفارسية على اللغة والثقافة الكوردية. لقد خلقت سياسة محتلي كوردستان ثلاث حقائق ثقافية مختلفة، ففي كل من تركيا وإيران، يمنع التعليم باللغة الكوردية ولن يُسمح به، ويضطر الكورد إلى القراءة والكتابة بلغتهم، وقد فرضت دول الاحتلال لغتها الخاصة على الكورد منذ القدم، لقد اضطر الكورد إلى استخدام لغة سلطاتهم في الشؤون الرسمية، وكما ذكرنا سابقاً، حاول العراق باستمرار محو اللغة والثقافة الكوردية وتهميشها، وفي سوريا ايضاً، تمنع القراءة والكتابة باللغة الكوردية ويجب أن تكون باللغة العربية حصراً، وهو ما نصت عليه المادة الرابعة من الدستور السوري، التي تنص على (أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية)، لقد شعرت العنصرية العربية أنه إذا سمحت للغة الكوردية فإنها سوف تتطور وتحافظ على خصوصياتها. لذلك، بدأت تعارض لغتنا، وبطبيعة الحال، اللغة هي وسيلة التفاهم والقراءة والكتابة والتفكير وهي إحدى الخصائص الأساسية لأي أمة، رغم كل تلك المعارضة والمنع، ظلت اللغة الكوردية تقاوم محتلي كوردستان بشكل مستمر من خلال المثقفين الكورد وحافظت على نفسها وفي تطور دائم. لقد كان التعريب والتتريك والتفريس ولاتزال خطراً كبيراً على بقاء لغتنا وتطورها، وأصبح يشكل تهديداً للقضاء على لغتنا ومحوها، لذا يجب علينا جميعاً العمل كواجب قومي ووطني على تعزيز اللغة الكوردية وتطويرها.

في ظل الأوضاع العصيبة التي تمر بها سوريا، ومع تصاعد أعمال العنف وحملات الإبادة الطائفية المنهجة التي ترتكبها الفصائل الإسلامية المتشددة ضد المدنيين، وخصوصًا أبناء الطائفة العلوية في الساحل السوري، فإننا في حركة التجديد الكُردستاني ندين بشدة هذه الجرائم الوحشية التي تستهدف مكونات بعينها بناءً على انتمائها الطائفي، ونرفض كل أشكال التطرف والإرهاب المنظم الذي يهدد السلم الأهلي والتعايش المشترك في سوريا. إن تكرار هذه السياسات الطائفية يعيد إنتاج عقود من الاستبداد والاضطهاد، ويؤسس لمرحلة جديدة من الفوضى والعنف الطائفي.

في هذا السياق، جاء الإعلان الدستوري ليؤكد أن القوى المهيمنة على المشهد السوري ما زالت تتبع سياسات إقصائية واستبدادية لا تختلف عن نهج نظام حافظ الأسد، بل تعيد إنتاجه بصبغة إسلامية أكثر تشددًا، في إقصاء واضح للمكونات الأساسية للشعب السوري، بما في ذلك الكُرد، السريان، الآشوريين، العلويين، الدروز، وباقي المكونات.

إننا في حركة التجديد الكُردستاني نرفض هذا الإعلان الدستوري جملةً وتفصيلًا، لما يمثله من إقصاءٍ ممنهج للمكونات السورية، وغيابٌ تام للديمقراطية والتعددية، مما يكرّس حكمًا غير شرعي قائمًا على الإقصاء والتهميش. حيث يحمل هذا الإعلان في طياته بنودًا خطيرة تؤسس لاستمرار الاستبداد بصيغة دينية طائفية، عبر فرض الهوية واللغة العربية رسمية وحيدة، وتحديد دين ومذهب رئيس الدولة بالإسلام السني، وتركز السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في يد الرئيس. وفي سابقة خطيرة في إدارة الحكم، إذ يمنح هذا الإعلان الرئيس صلاحية تعيين ثلثي أعضاء البرلمان، في خطوة لم يسبق لها مثيل في أي نظام ديمقراطي حقيقي، مما يحوّل العملية السياسية إلى مجرد واجهة شكلية تخدم نظامًا فرديًا مطلقًا.

إضافةً إلى ما سبق، فإن الإعلان الدستوري يتجاهل القضايا الجوهرية للشعب الكُردي الذي يعيش على أرضه التاريخية روژآڤاي كُردستان والتي ما زالت تشكّل عائقًا أمام تحقيق العدالة في سوريا، على سبيل المثال لا الحصر:

•إنكار الحقوق القومية للكُرد، ورفض أي إشارة إلى نظام فيدرالي أو حكم ذاتي، بما يضمن لكل مكون إدارة مناطقه وفق هويته الثقافية والسياسية، وهو ما يشكّل استمرارًا للنهج الشوفيني المركزي الذي همّش الكُرد لعقود.

•حرمان مئات الآلاف من الكُرد من الجنسية السورية، حيث ما زال العديد من الكُرد يعانون من نتائج المرسوم العنصري لعام ١٩٦٢، الذي سلبهم حقوقهم المدنية والسياسية.

•مشروع الحزام العربي: الذي نُفّذ تحت غطاء الإصلاح الزراعي، حيث تم مصادرة آلاف الأراضي الزراعية من الإقطاعيين الكُرد وتوزيعها على مستقدمين جُلبوا من مناطق أخرى، وحصر التوزيع على المنتسبين والمتشددين لحزب البعث العربي الاشتراكية، في سياسة ممنهجة تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية للمناطق الكُردية.

إن حركة التجديد الكُردستاني ترى أن أي حل سياسي لسوريا لا يمكن أن يكون شرعيًا أو مستدامًا ما لم يعالج هذه القضايا ويضمن حقوق جميع المكونات السورية دون استثناء، ونؤكد على تمسكنا بالنضال السلمي كوسيلة وحيدة لتحقيق المطالب المشروعة لشعبنا، وضرورة انتزاع حقوقنا السياسية والثقافية كاملةً دون أي تنازل أو مساومة. كما نؤمن بأن الحل الأمثل لمستقبل سوريا يكمن في تبني نموذج جمهورية علمانية، ديمقراطية، تعددية، لامركزية، تضمن العدالة والكرامة لجميع مكونات الأمة السورية، وتكرّس نظام الأقاليم والفيدرالية كحل عادل لضمان الحقوق القومية والسياسية لجميع المكونات.

هذا وإننا في حركة التجديد الكُردستاني نجدد رفضنا لهذا الإعلان الدستوري، وندعو جميع القوى الديمقراطية والتقدمية إلى التصدي له، وعدم السماح بإعادة إنتاج الأنظمة الشوفينية والاستبدادية التي أذاقت السوريين الويلات لعقود. كما نؤكد أننا لن نقبل بأي نظام لا يحترم تعددية سوريا، ولا يعترف بحقوق جميع مكوناتها، ولا يضمن الحريات الأساسية وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

صادر عن حركة التجديد الكُردستاني - سوريا / قامشلو 2025/03/14

حول انتفاضة ١٢ اذار ٢٠٠٤ المجيدة لكُرد سوريا...

بقلم: محمد زيدو

تعرّض كرد سوريا لسياسات إنكار وجود وقمع سياسي وثقافي واضطهاد قوميّ لازمهم بشكل مكثّف منذ الستينيات، إلّا أن حدود المواجهة لم تتحدر لمستوى ارتكاب الأنظمة السورية مجازر فعلية بحق الكرد، ذلك أن التعايش الهش بين الأنظمة الشوفينية والمجتمع الكردي المتطلّع للمساواة والاعتراف بدا أمراً قابلاً للديمومة، رغم ما انطوى عليه هذا التعايش الهشّ من مخاطر احتكام الأنظمة، في أي لحظة، لسياسات أكثر راديكالية تجاه المجتمع الكردي. وعليه، فإن حملة القمع الدموية التي بدأت فصولها يوم 12 آذار 2004 شكّلت ندبة لا يمكن إخفاؤها في تاريخ العلاقة بين الكرد ونظام البعث السوري، وعزز المخاوف تجاه إمكانية بلوغ العنف مستويات غير مسبوقة في قادم الأيام، ولم يكن مستبعداً أن تعاود السلطة الاحتكام إلى كاتالوغ الفتنة العرقية المتبع في 12 آذار، أو ارتكاب مجازر متنقّلة في المناطق الكردية السورية وحملات قمع واعتقالات واسعة.

تمثّل ذكرى 12 آذار واحدة من المناسبات التي يعظّمها المجتمع الكردي ويقدّر تضحيات المنخرطين فيها سواء الذين سقطوا برصاص النظام أو قضوا تحت التعذيب، أو أولئك الذين تعرّضوا للإصابات أو الاعتقال، فضلاً عن تقدير دور النشطاء والإعلاميين الذين حاولوا إخراج الحقيقة من داخل صندوق النظام المحكم الإغلاق. في أيام الانتفاضة تجاوز الاحتجاج الجماعيّ والعفوي الحالة الحزبية والمناطقية، وبذلك تحوّل هذه الذكرى إلى واحدة من العلامات الفارقة والمؤثّرة في الوجدان الشعبيّ الكردي بوصفها شكلاً من أشكال المقاومة السلمية والدفاع عن "الهوية".

تحاول هذه الورقة قراءة المقدّمات التي قادت النظام إلى يوم 12 آذار والظروف الإقليمية والدولية المحيطة، وكذلك تلمّس المجريات العامّة، دون الخوض في بعض التفاصيل الفرعية، إضافةً إلى محاولة عرض ومناقشة سردية النظام للأحداث وإجماع مسؤوليه على وجود "مؤامرة خارجية".

من الجدير بالملاحظة أن الكتابات الكردية عن الانتفاضة شحيحة رغم هول ما جرى آنذاك، وأن الكثير من المصادر الخبرية والبيانات والمقالات اندثر مع إغلاق بعض المواقع الالكترونية أو نتيجةً لتوقّف بعض المطبوعات عن تقديم أرشيفها للقرّاء، لذا يبقى أفضل المصادر للإطلاع على ما جرى، من وجهة نظري، هو الأرشيف الذي جمّعه، بعد قليل من الانتفاضة، الصحفي محي الدين عيسو والكاتب بدرخان علي في الكتاب الذي حمل عنوان "أحداث القامشلي -2004 من المؤامرة إلى الحركة الشعبية السلمية" وهو كتاب يخلو من تدخّل معدّيه والحفاظ على النصوص كما نشرت في المصادر الأصلية، دون إضفاء الطابع الذاتي الذي برز في عديد الكتابات/المقالات التي تناولت سيرة الانتفاضة، كذلك فإن من المفيد أيضاً قراءة ما قدّمة جوردي تيجيل في كتابه (كرد سوريا- التاريخ والسياسة والمجتمع) في الفصل المعنون باسم "ثورة القامشلي 2004" واعتماده على قراءة ما جرى في ضوء دراسة "الحركات الاجتماعية".

بداية الطريق إلى العنف: سياق عام

كان لسقوط النظام العراقي عام 2003، أثره البالغ في اضطراب نظام دمشق، وتنامي مخاوفه إزاء احتمالية مضيّ المحافظين الجدد في طريق الإطاحة بالأنظمة الإقليمية، ولعلّ الشكل الأبرز للتهديدات الأميركية حملها وزير خارجية جورج بوش الابن، كولن باول، في زيارته لدمشق في 2 أيار/مايو 2003، حين أشيع عن أن واشنطن وضعت قائمة طلبات بعضها يخص الوضع الداخلي السوري وآخر يخص سياسات دمشق الإقليمية، في لبنان وفلسطين والعراق، مما رشح من الرسالة التي حملها باول كانت المطالبات بإغلاق مقرات المنظّمات الفلسطينية "المتطرفة"، والتوقف عن زعزعة الوضع في العراق، ووقف مدّ حزب الله بالسلاح ومسألة التعاون مع إيران، انتظرت واشنطن تغيّرات في سلوك دمشق دون أن يحدث فارق كبير رغم فرضها عقوبات إضافية على دمشق لدعمها المنظمات الفلسطينية وتدخّلها في العراق.

في تلك الفترة أيضاً ساءت العلاقة بين دمشق والحركة الكردستانية في العراق، ذلك أن الأحزاب الكردية انزاحت بالكامل لاسقاط نظام صدام حسين مؤيدة بشكل قطعي سياسات واشنطن في العراق، الأمر تعارض مع رؤية نظام دمشق التي كانت تجمعها علاقات جيّدة مع تلك الأحزاب حتى وقت قريب من ذلك. لطالما وقف البعث السوري خلال مسيرة عدائه مع شقيقه العراقي إلى جانب دعم معارضة نظام صدام حسين، بيد أن المفاضلة بين واشنطن القادمة بقوة إلى المنطقة وسعيها لإسقاط الأنظمة الديكتاتورية وبين البعث العراقيّ الهش، رجّح كفّة الاصطفاف إلى جانب الأخير، فيما وجد كرد العراق في الولايات المتحدة حليفاً أكثر قوّة وقدرة للإطاحة بصدام حسين، وفرصة لا تعوّض. بطبيعة الحال، لم يكن كرد سوريا متيقنين من امتداد موجة إسقاط الأنظمة في المنطقة، لكن في المقابل ربما عززت حماسة كرد سوريا لتجربة نهاية ديكتاتورية صدام بسرعة فائقة ومضي كرد العراق بخطوات أكثر ثقة باتجاه نظام فدراليّ مهّد له "قانون إدارة الدولة العراقيّ، من مخاوف دمشق، لذا أصبح من المتوقّع أن يُنظر إلى كرد سوريا بوصفهم "حصان طروادة" سينفذ من خلاله الأميركي إلى سوريا، وهو المصطلح الذي شاع استخدامه من قبل مؤيّدي توجّه النظام السوري إبان انتفاضة 12 آذار، وكل ذلك دون أن يكون لدى كرد سوريا أيّ تواصل فعليّ مع واشنطن يُفيد بوجود تنسيق مسبق أو حتى قراءة للقيادات الكردية العراقية بخصوص مستقبل سوريا، إذ إن كرد العراق كانوا منهمكين بأوضاعهم الداخلية في كردستان وبغداد.

وقبل أربعة أيام على أحداث ملعب القامشلي، قمع النظام السوري الاحتفالات الكردية بمناسبة يوم المرأة العالمي في الثامن من آذار بشكل غير مسبوق الأمر الذي زاد في توتر العلاقة بين الكرد ودمشق، وقبل أيامٍ قليلة أيضاً أغلقت سوريا حدودها مع العراق في خطوة لم تسترع انتباه الكرد لما ينتظرهم، بدا كل شيء عادياً فيما خص تحرّكات النظام في محافظة الحسكة.

يوم 12 آذار جابت حافلات جماهير نادي الفتوة الرياضي القادم من دير الزور شوارع القامشلي بشكل مستفزّ لمشاعر الكرد القومية عبر رفع صور صدام حسين، وشتم القادة الكرد، فيما حملت الجماهير إلى أرض المعب الحجارة والعصيّ والأسلحة البيضاء، ومع تنامي الهتافات المعادية للكرد ووقوع مشاجرة في المدرّجات، أعلنت إذاعة دمشق مقتل ثلاثة أطفال دهساً بالأقدام إثر حالة التدافع أمام بوابة الملعب، وهو الأمر الذي كرّره مراسل "الجزيرة" الرياضي من حلب، ولئن كان الخبر كاذباً إلّا أنه ساهم في إشاعة حالة توتر وهيجان شعبيّ في القامشلي.

التتمة في الصفحة 7

يحتفل شعبنا الكردي يوم 21 آذار بعيد نوروز المجيد، هذه المناسبة القومية الكُردستانية التي تجسد روح الحرية والنضال والانتصار على الظلم والاستبداد. نوروز هو رمزٌ خالدٌ لمقاومة شعبنا الكُردي، منذ كاوا الحداد الذي أشعل شعلة الحرية الأولى، وصولًا إلى تضحيات شهدائنا الذين سطّروا بدمائهم درب الكرامة، من مظلوم دوغان وسليمان أدي إلى شهداء روج آفا وشمال وشرق سوريا.

وبهذه المناسبة، ندعو شعبنا إلى الاحتفال بنوروز بروحه الثورية والإنسانية، وإلى التكاتف في مواجهة التهديدات التي تحاول النيل من مكتسباتنا، وإلى الوقوف صفًا واحدًا خلف قواته العسكرية، قوات سوريا الديمقراطية، التي تمثل درع الحماية والنضال في وجه الاحتلال والاستبداد.

إننا في حركة التجديد الكُردستاني نؤمن بأن الحرية لا تُمنح بل تُنتزع بالنضال والتضحيات، وسنظل أوفياء لهذا المسار حتى تحقيق حقوق شعبنا المشروعة واعتراف العالم بإرادته السياسية.

كل عام وشعبنا الكُردستاني
وشعوب العالم التواقة للحرية بخير.

عاشت إرادة الشعب الكُردستاني، والمجد لشهداء الحرية.

حركة التجديد الكُردستاني

20 آذار 2025

الدكتور رزكار قاسم
رئيس حركة التجديد الكردستاني - سوريا

الكُرد ومعادلات الشرق الأوسط الجديد: بين تحديات الواقع وفرص المستقبل

التتمة

سوريا: بين كماشة البعث والمعارضة الإسلامية

في سوريا، لم يكن القمع البعثي للكُرد سوى استمرار لسياسات ممنهجة منذ الستينيات، من الحزام العربي إلى محو الهوية، لكن الثورة السورية التي اندلعت في 2011 لم تحمل للكُرد فرصًا حقيقية بقدر ما وضعتهم أمام اختبار جديد. المعارضة السورية الإسلامية لم تكن أقل شوفينية من البعث، بل ربما كانت أشدّ خطرًا بتحالفها مع تركيا التي تسعى إلى تدمير أي تجربة كُردية مستقلة. هكذا، وجد الكُرد أنفسهم مرة أخرى بين مطرقة الاستبداد وسندان الإسلام السياسي.

تركيا وإيران والعراق: القمع المستمر تحت شعارات مختلفة

في تركيا، يتجلى النموذج الأوضح لإنكار الهوية الكُردية. فالنظام التركي، سواء في عهد أتاتورك، أو عبر الانقلابات العسكرية، أو خلال حكم أردوغان، لم يتردد يومًا في استخدام القوة العسكرية والقوانين القمعية لسحق أي تحرك كُردي. إيران، من جهتها، وإن كانت ترفع شعار "دعم المستضعفين"، إلا أن سياستها تجاه كُردها لا تختلف عن سياساتها في قمع باقي القوميات غير الفارسية. أما العراق، فرغم تجربة إقليم كُردستان، فإن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وأربيل لا تزال متوترة، مع استمرار محاولات بغداد تقليص سلطات الإقليم واستهداف مكتسباته.

تركيا بين الطموحات العثمانية والواقع الجديد

لم يكن انهيار محور المقاومة نهاية الصراع في المنطقة، بل بداية لمرحلة جديدة حاولت فيها قوى أخرى ملء الفراغ. من بين هذه القوى، برزت تركيا، التي استغلت الوضع لتوسيع نفوذها، مدفوعة بطموحات أردوغان العثمانية التوسعية. لم يُخفِ الرئيس التركي رغبته في استعادة النفوذ العثماني، سواء عبر تصريحاته المباشرة أو من خلال مسؤولي نظامه، الذين روّجوا لمشروعه باعتباره البديل عن محور المقاومة المنهار. لكن ما يجعل مشروع أردوغان أكثر خطورة من مشروع ولاية الفقيه هو أنه يرتكز على شبكة واسعة من جماعات الإسلام السياسي، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، التي تمتلك تأثيرًا طائفيًا عابرًا للحدود، مما يمنح تركيا أداة قوية لاختراق المجتمعات الإسلامية، خاصة في سوريا.

سوريا: احتلال تركي بثوب إسلامي

بعد أن خاض محور المقاومة معركته الأخيرة في الدفاع عن نظام الأسد، وجدت تركيا نفسها أمام فرصة لتعزيز وجودها في شمال سوريا. ورغم ترويجها لخطاب داعم للثورة، إلا أن سياساتها الفعلية كشفت عن نواياها الحقيقية، حيث فرضت واقعًا احتلاليًا في المناطق التي سيطرت عليها، من خلال تزيك التعليم، وإحلال الشركات التركية محل المؤسسات المحلية، وممارسة انتهاكات جسيمة وصلت إلى حد القتل والتهجير القسري للسكان الأصليين. ومع وصول الإسلاميين إلى دمشق، بدأت تركيا تحاول فرض نفسها كقوة رابحة في سوريا، لكن طموحات أردوغان اصطدمت بالمشروع الأكبر للشرق الأوسط الجديد، الذي يقوم على إعادة رسم التحالفات وفق معادلات مختلفة، لاسيما في بروز الكُرد كقوة سياسية وعسكرية ذات تحالفات متينة مع القوى الغربية.

أردوغان في مواجهة معادلات جديدة

مع إدراكه أن مشروعه التوسعي يصطدم بالمصالح الغربية وبروز الكُرد كرقم صعب في المعادلة، بدأ أردوغان بالتراجع تدريجيًا، واتجه نحو محاولات التقارب مع الكُرد لإنهاء الحقبة الشوفينية التي ميّزت سياسات تركيا تجاههم. لكن يبقى السؤال: هل يمكن لتركيا التخلي عن طموحاتها التوسعية بسهولة، أم أن تراجعها تكتيكي بانتظار فرصة جديدة للعودة إلى مشروعها العثماني؟

بين المصالح الدولية والأنظمة القمعية: نقمة الجغرافيا الكُردستانية

إذا كان الموقع الجغرافي ميزة سياسية واستراتيجية للكثير من الشعوب، فإنه في حالة الكُرد تحول إلى لعنة ونقمة. فكون كُردستان تمتد على أربع دول جعلها محط أنظار القوى الإقليمية والدولية، لا لتمكين الكُرد، بل لاستغلالهم كورقة في الصراعات المستمرة. لطالما استخدمت القوى الكبرى الكُرد عند الحاجة، ثم تخلّت عنهم بمجرد تغير المعادلة، من اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ إلى الخذلان المتكرر في العقود الأخيرة.

انتفاضة 2004 والاتفاقية التاريخية: من النضال إلى البناء

رغم هذا التاريخ المثقل بالمظالم، لم يستسلم الكُرد، وكانت انتفاضة 2004 في غرب كُردستان (روج آڤا) نقطة تحول، حيث خرجت الجماهير في شمال وشرق سوريا رفضًا للقمع البعثي، مما أسس لمرحلة جديدة من الوعي القومي والمطالبة بالحقوق. ومع تعقّد المشهد السوري، أثبت الكُرد قدرتهم على ملء الفراغ الأمني والإداري، ليصلوا إلى العاشر من آذار، اليوم الذي شهد توقيع الاتفاقية التاريخية بين قائد الكُرد الجنرال مظلوم عبدي ورئيس الجمهورية المؤقت في القصر الجمهوري، كخطوة مفصلية نحو الاعتراف بالإدارة الذاتية وتجربتها الفريدة.

الإدارة الذاتية: تجربة رائدة في بحر من الفوضى

في منطقة غارقة بالفوضى، حيث الأنظمة تقتل شعوبها، والمعارضات تحكمها الأجندات الخارجية، أثبتت الإدارة الذاتية أنها نموذج استثنائي. لم يقتصر دورها على حماية الكُرد فقط، بل امتد ليشمل جميع المكونات، من العرب إلى السريان والآشوريين. أمنت المنطقة، حفظت كرامة شعبها، وأوصلته إلى بر الأمان وسط انهيار الدولة المركزية.

المستقبل: إلى أين؟

مع تغير اللاعبين في الشرق الأوسط، واندثار مرحلة محور المقاومة، باتت المنطقة أمام سيناريوهات جديدة، بعضها يحمل الفرص، وأكثرها ينطوي على تحديات للكُرد الذين وجدوا أنفسهم دائمًا بين مطرقة الأنظمة القمعية وسندان المصالح الدولية المتغيرة. فالسؤال المطروح اليوم لم يعد مجرد "ما هو مصير الكُرد؟"، بل "كيف سيصنع الكُرد مصيرهم في هذا الواقع الجديد؟". لقد أثبتت العقود الماضية أن الاعتماد على الوعود الدولية وحدها رهان خاسر، وأن منطق المصالح العابرة لا يمكن أن يكون أساسًا لضمان الحقوق القومية. فكلما اقترب الكُرد من تحقيق مكاسب سياسية أو إدارية، تحركت قوى الهيمنة الإقليمية والدولية لكبحهم، إما بالقوة العسكرية المباشرة، كما تفعل تركيا وإيران، أو عبر الصفقات السياسية التي غالبًا ما تتم على حساب تطلعاتهم. في هذا السياق، يبقى العامل الأهم في معادلة المستقبل هو مدى قدرة الكُرد أنفسهم على بناء مشروع سياسي موحد يتجاوز خلافاتهم الداخلية، ويفرض حضورهم كرقم صعب في أي ترتيبات قادمة. لكن هل يمتلك الكُرد ترف الانتظار حتى تتغير المعادلات لصالحهم؟ بالطبع لا. فالمنطقة تشهد تحولات متسارعة، والكُرد أمام خيارين: إما أن يكونوا فاعلين في تشكيل المرحلة المقبلة، أو أن يجدوا أنفسهم مرة أخرى ضحية إعادة إنتاج الظلم الذي عرفوه طويلًا. بين هذين الخيارين، ليس هناك مساحة للحياد، فإما أن يُبنى على ما تحقق في السنوات الماضية، أو أن تتكرر الأخطاء نفسها التي حرمت هذا الشعب من حق تقرير مصيره على مرّ التاريخ. ومن هذا المنطلق أقول أن القضية الكُردية لم تعد مجرد ورقة بيد الأنظمة الغاصبة لكُردستان، بل باتت معادلة قائمة بذاتها في مستقبل الشرق الأوسط الجديد. والتاريخ، وإن لم يُنصف الكُرد بعد، فإنه يبقى مفتوحًا لمن يملك الإرادة لكتابته بيده، لا لمن ينتظر أن يُكتب له.

حول انتفاضة ١٢ اذار ٢٠٠٤ المجيدة لكُرد سوريا...

التتمة

بقلم: محمد زيدو

المجريات

حتكمت عناصر الشرطة لإطلاق الرصاص الحيّ، بدل تفريق المظاهرة الأولى بالغاز المسيّل للدموع أو خراطيم المياه، أو الرصاص المطاطيّ في أسوأ الأحوال؛ فكان سقوط ستة قتلى بينهم 3 أطفال في صفوف المتظاهرين، المقدّمة التي أشعلت حالة غضب سرعان ما عمّت كامل المناطق الكردية خلال اليومين التاليين، فأوامر إطلاق الرصاص الحيّ جاءت من محافظ الحسكة، سليم كبول، فيما أطلقت يد الأجهزة الأمنية طبقاً لحالة الطوارئ المديدة التي بررت حملات قمع واعتقال سابقة، ومع فرض حالة حظر تجول في الساعة السابعة مساءً، تم اعتقال العشرات بينهم أطفال تراوحت أعمارهم بين 13 و17 سنة، وهو ما أكّدته منظمة العفو الدولية (أمنستي) حول اعتقال عشرين طفلاً لا تزيد أعمار بعضهم عن 14 عاماً تعرّضوا "لأنواع مختلفة من التعذيب والمعاملة السيئة أثناء احتجازهم لأكثر من ثلاثة أشهر"، فيما اعتمدت أمنستي خبر مقتل ما لا يقل عن 20 شخصاً واعتقال المئات خلال أيام الانتفاضة. في الحصيلة شبه الأخيرة، قتل أكثر من 30 شخصاً، بينهم ستة عسكريين كرد قتلوا في ظروف مريبة أثناء تأديتهم الخدمة الإلزامية، فيما قضى خمسة معتقلين تحت التعذيب، وجرح زهاء 200 شخص خلال التظاهرات، أما المعتقلين الذين تدفقوا على أقبية المخابرات والسجون فقد بلغ مجموعهم نحو 2500 شخص تعرّضوا للإهانات وسوء المعاملة والتعذيب، وقد قضى بعضهم تحت التعذيب أو بُعيد الإفراج عنهم بوقت قصير كما في حالة أحمد كنجو، وهو من كرد سره كانيه /رأس العين تعرّض لتعذيب مبرح وتوفي بتاريخ 3 أغسطس/آب 2004. كذلك تم اعتقال 9 طلاب بجامعة دمشق، وصدرت بحقهم قرارات فصل نهائي من الجامعة أو من المدينة الجامعية أو توقيف لسنة دراسية مع طرد من المدينة الجامعية، وقد استند النظام لقانون تنظيم الجامعات في الفقرات 9-8-1، بعد أن شكّل لجنة تحقيق في جامعة دمشق، فانتهى الأمر بإصدار قرارات الفصل النهائي والمؤقت وفق القرارات التي حملت الأرقام المتسلسلة من 122 إلى 148. في إزاء حالة القمع والاعتقالات وحصار المدن الكردية في الجزيرة وكوباني وعفرين، فإن القمع طاول مناطق التواجد الكردي في حلب ودمشق والرقة، ففي زور آفا (وادي المشاريع) في دمشق، اعتقل ما لايقل عن 700 شخص، بما في ذلك 25 طفلاً، وقطعت الكهرباء والمياه لأيام عن بعض التجمّعات الكردية في دمشق، هذا عدا عن استمرار التواجد العسكري في القامشلي وعفرين، حتى بعد أن خمدت حركة الاحتجاجات، فيما استمرّ فصل الموظفين الكرد من وظائفهم، وتنامي ظاهرة "المواطن المخبر" في المناطق الكردية. لعل أخطر ما حدث في تلك الفترة هو شدّ النظام لعصب العشائر العربية، وإقحام بعض عناصر تلك العشائر في عمليات نهب وسلب وحرق لممتلكات المواطنين الكرد، كان "البوغروم" الذي حدث في مدينتي الحسكة وكانيه /رأس العين ينذر بإمكانية ديمومة تعويم المليشيات المؤقّمة لسلطة الأجهزة الأمنية وحزب البعث حتى بعد انتهاء الحالة الأمنية، الأمر الذي قد يدخل العلاقات الكردية العربية في مختبر جديد مثير للقلق وتبادل المخاوف، وهو ما دفع "الأحزاب الكردية مجتمعة" للتحذير من الانجرار وراء الفتنة (وقتها وقعت الأحزاب بياناتها المشتركة باسم مجموع الأحزاب الكردية في سوريا)، خاصة مع ما أشاعه النظام من أقاويل عن "الكرد الذين يسعون للإنفصال"، ولعل قابلية تصديق مثل هكذا رواية تفتقر العقلانية بنيت على ما حصل في الجار العراقي، حيث مال الاتجاه الشعبي في المنطقة الشرقية للشعور بإمكانية خسارة نظامهم القوميّ بعد أن خسروا نظام العراق القومي عبر "مؤامرة" أميركية اشتركت فيها الأحزاب الكردية. من المفيد في هذا السياق القول إن النظام السوري باعتماده على العشائر إنما كان يحاكي حملة "إحياء العشائر" التي اتبعها نظام بغداد في تسعينيات القرن الماضي والتي استكملت مشروعه السابق المتمثّل بـ "الحملة الإيمانية" عام 1993 حين بدأ بعث العراق بمزج القومية بالإسلام والبعد العشائري ليوجد خلطة جديدة لوقف التهديدات الأميركية المتواصلة.

رواية النظام الرتيبة

منذ اللحظات الأولى للانتفاضة، أجمع مسؤولو النظام على رواية رتيبة مفادها أنه ثمة "مؤامرة خارجية" تستهدف سوريا، إذ اتهم نائب رئيس الجمهورية حينها، عبد الحليم خدام، "جهات خارجية" بمسؤولية ما جرى دون تعيين تلك "الجهات"، وبدوره قال وزير الداخلية علي حمّود إن "قوات الأمن اضطرت إلى إطلاق النار بعد أن استخدمت بعض عناصر الشغب الأسلحة"، دون أن تقدّم الأجهزة الأمنية أيّ دليل على حمل المتظاهرين الكرد للأسلحة، وكذلك حديثه عن وجود "عناصر مدسوسة" ارتكبت "أعمال تخريب مقصودة". أما رئيس مجلس الوزراء حينها، محمد ناجي العطري، فتحدّث عن "أمر مبيّت" قام به بعض "المرتبطين بالأجنبي والخارج"، وفي محاولته التخفيف من شأن ارتكابات النظام قلّل العطري عدد القتلى إلى 5 أشخاص "سقطوا أثناء التدافع"، أما المفارقة فقد بدت أقرب لسخرية واستخفاف منها إلى قول رأي مضلل، إذ وصف المتظاهرين الكرد أنهم إنما "خرجوا مستنكرين حوادث العنف التي قام بها أكراد سوريون". ولتكتمل الحلقة، كتب مهدي دخل الله، رئيس تحرير جريدة البعث – الناطقة باسم حزب البعث العربي الاشتراكي، أن الغاية من "الشغب" هي "الإسهام في مجمل الضغوط المعروفة [على سوريا]"، وبطريقة ربط مبتذلة شبّه المنتفضين بأنهم "هوليغنز"، أي "السفاحون المشاغبون" في الملاعب، التي رددت شعارات "معادية للوحدة الوطنية". وبطبيعة الحال لم تخلو دعاية النظام من أبعاد اتهامية تحدّثت عن رفع أعلام أميركية، وعن حمل للسلاح، وعن "غوغاء" و"مخرّبين"، دون أن يتم شرح من قام بأعمال التخريب التي طاولت مؤسسات حزب البعث وبعض المرافق العامة، ذلك أن الوعود بتشكيل "لجنة تحقيق" لم تتحقق في نهاية المطاف، الأمر الذي ساهم في تعميم العقوبة الجماعية على أكبر قدر من المواطنين الكرد، وتعويم رواية النظام للأحداث، والتي انطلت على قسمٍ غير قليل من المعارضين للنظام. وفي محاولة فهم دوافع النظام الحقيقية لإشعال الاحتجاجات، قدّم جوردي تيجيل في كتابه (كرد سوريا: التاريخ والسياسة والمجتمع) تفسيرين، أولهما متعلّق بما قاله قوميون كرد بأن ما حصل "كان جزءاً من مؤامرة دبّرتها بعض الفروع الأمنية القوية في الحكومة السورية، بهدف استفزاز الكرد من أجل القضاء على قادة أحزابهم، لاسيما حزبي يكيتي والاتحاد الديمقراطيPYD، اللذين لا يحظيان بثقة دمشق"، فيما يذهب التفسير الآخر إلى أن أحداث آذار جاءت "نتيجة صراع داخلي بين بعض الأجهزة الأمنية في الحكومة السورية"، بمعنى أن هناك حالة من "الطغيان المجزّأ"، وأن الأحداث إنما جاءت نتيجة "تهميش السنّة في مراكز السلطة منذ وصول الأسد [الابن] للسلطة عام 2000م، الأمر الذي مثّل محفّزاً للسخط بين قطاعات المخابرات، لذا فإن القامشلي كانت المختبر الذي أرادت فيه جهات معيّنة أن تؤثر من خلاله على مشهد الاستقرار العام في سوريا، فكان "الكرد ببساطة... ضحايا هذا الصراع على السلطة". أيّا تكن درجة مطابقة التفسيرات التي حاول تيجيل تقديمها أو نقلها مع الواقع، إلّا أن أيّ تفسير لا يكتمل دون التفكير في مصلحة النظام العامة، إذ أمّنت أحداث ملعب القامشلي عوائد للنظام، أوّلها: إشاعة المخاوف إزاء "خطر كردي" كجزء من "مؤامرة خارجية"، وهي المادة اللاصقة التي أوصلت النظام بأبناء المنطقة الشرقية، لاسيما بعض العشائر، إذ لطالما توجّست دمشق من حالة التململ في المناطق الشمالية والشرقية واحتمالية أن ترتد الأوضاع الاقتصادية البائسة وارتفاع نسب البطالة والجفاف وتراجع المواسم الزراعية على طبيعة حضور النظام في تلك المناطق. أما ثاني العوائد، فهو شنّ حرب استباقية في مواجهة المجتمع الكردي المعروف بقابليته للتعبئة والتحشيد وحضور الحالة الحزبية بين ظهرانيه، بذا أفسحت الأحداث المجال للكشف عن نوايا الكرد المبيّتة، ولئن اكتشف النظام حقيقة عدم وجود أيّ تنسيق مع الأميركان أو الأحزاب الكردستانية في العراق، فإنّ تراجعه عن المنحى التصعيدي لكنه لم يكن تراجعاً تامّاً أو سريعاً، إذ بقي العسف والقمع والاحتكام للعنف خلال السنوات التي تلت عام 2004. ولعل الردّ الأميركي على قمع السلطات بدا قليل الاكتراث بما تعرّض له كرد سوريا، وهو ما ساعد في تخفيف الوطأة الأمنية على الكرد، إذ دعا آدم إيرلي نائب المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية دمشق إلى "التساهل مع الأقليات الإثنية في البلاد" والدعوة إلى الامتناع عن استعمال "وسائل قمعية لعزل أقلية (الكرد) تطالب بأن تكون مقبولة ومندمجة بشكل أفضل في حياة البلاد"، وفي مكان آخر صرح إيرلي في معرض ردّه على اتهامات النظام بدفع الكرد للانفصال بأنهم لا يدعمون الانفصال، مضيفاً أنهم يدعمون "الممارسة السلمية لحقوق الناس في إطار وحدة الأراضي"، وفي تلك الأثناء أيضاً قدّم الدعم العربي المتمثّل بزيارة الرئيس المصري حسني مبارك وموقف دول مجلس التعاون الخليجي، جرعة ثقة لدمشق المضطربة من ردّ فعلٍ أميركي مباغت. يضاف إلى كل ما سبق أن مواقف بعض النخب المعارضة للمنهج القمعي، وموقف الأحزاب الكردية الداعية إلى التهدئة ومناشداتها رئيس الجمهورية لوقف حملة القمع المفتوحة، ساهمت في إيقاف النظام الهستيريا غير المبررة التي بدأت ظهيرة 12 آذار، إذ تمركزت مطالبات "مجموع الأحزاب الكردية" المبكّرة بتاريخ 15 آذار حول النقاط التالية: إطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية هذه الحوادث؛ وضع حد للأعمال الاستفزازية التي تقوم بها قوات الأمن والمليشيات المسلحة وسحب الأسلحة الموزّعة على هذه المليشيات؛ سحب القوات بعد استقرار الأوضاع ورفع الحصار عن بعض المناطق والأحياء الكردية وخاصة في ضاحية دمّر – زور آفا (وادي المشاريع)، وإعادة المياه والكهرباء المقطوعة منذ أيام؛ إجراء تحقيق عادل وشامل ومحاسبة المذنبين والمسؤولين عمّا حصل؛ تعويض المتضرّرين من أعمال النهب والسلب.

خاتمة

أصاب عنف النظام ولجوئه إلى أشد الحلول ضراوةً المجتمع الكردي بالذهول والصدمة، إذ لم يعهد كرد سوريا خلال عقود طويلة هذا الكم من القسوة ومشاهد القتل والاعتقال والتحريض، لكن الكرد في المقابل أظهروا قدراً من المسؤولية والتضامن، والقدرة على التعبئة الشعبية، ليس في سوريا فقط بل عبر الجاليات الكردية في أوروبا أيضاً. كان من اللافت تنادي الأحزاب الكردية لاتخاذ مواقف موحّدة طيلة أيام الانتفاضة، وإن برزت فيما بعد الخلافات الحزبية وانقسام الشارع السياسي الكردي، حتى حول استخدام المصطلحات من قبيل هل أن ما جرى كان "انتفاضة" أم "أحداث" أم "هبّة"؟، كان خلاف الأحزاب على تعيين "جنس الملائكة" عودةً لتقاليد الخلافات غير المفيدة في حقل السياسة الكردية، والتي ستتحوّل إلى حلقة من مسلسل تبادل الاتهامات والخلافات حول حدثٍ لم تكن الأحزاب متسببة فيه أصلاً، وهو ما منح النظام القدرة على تجاهل المطالب الكردية فيما بعد، لاسيما مسألة تشكيل لجان التحقيق وتقديم الجناة للعدالة. في المحصّلة: لا يمكن النظر إلى يوم 12 آذار بوصفه حدثاً قومياً يرتبط بسؤال الهوية وحسب، وأنه مقطوع الصلة بالأبعاد الاقتصادية/المعيشية وتنامي الفقر والتهميش، والتأثيرات الخارجية (الكردستانية والتحوّلات التي شهدتها المنطقة عقب انهيار نظام صدام حسين، وتغوّل الأجهزة الأمنية. واقعياً، كان ثمة عوامل عديدة ساهمت في بلوغ المجتمع الكردي حالة الغضب غير المسبوق التي ولّدتها رصاصات قوات الأمن، ولا يمكن الركون تالياً لسبب واحد أشعل انتفاضة عمت كامل مناطق التواجد الكردي.

اجتماع المجلس العام لحركة التجديد الكُردستاني

في الحسكة يناقش المستجدات السياسية ودور الأحزاب في مسد

الحسكة - عقد المجلس العام لحركة التجديد الكُردستاني اجتماعًا موسعًا في مقر الحركة بمدينة الحسكة، بحضور رئيس الحركة الدكتور رزگار قاسم، وبمشاركة ضيف الشرف الأستاذ حسن محمد علي، الرئيس المشترك لمكتب علاقات مجلس سوريا الديمقراطية (مسد).

استُهل الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت تكريمًا لأرواح الشهداء، ثم ألقى الدكتور رزگار قاسم كلمة ترحيبية، رحب فيها بالحضور، وخاصة الأستاذ حسن محمد علي، مؤكدًا على أهمية هذا اللقاء في ظل التطورات المتسارعة في شمال وشرق سوريا والمنطقة عمومًا.

بعد ذلك، أُعطيت الكلمة للأستاذ حسن محمد علي، الذي تناول عدة ملفات محورية تمس الوضع الراهن، سواء على المستوى السوري العام أو على مستوى إقليم شمال وشرق سوريا، حيث ناقش المجتمعون التحديات السياسية والعسكرية الراهنة، ومجريات المقاومة في سد تشرين، ومسار الحوار الكُردي-الكُردي، وأهمية دور الأحزاب السياسية في العملية الديمقراطية.

تحدث الأستاذ حسن محمد علي عن الوضع الراهن في شمال وشرق سوريا، مؤكدًا أن الإدارة الذاتية الديمقراطية تواجه تحدياتٍ مستمرة على الصعيدين العسكري والسياسي، لكنها لا تزال صامدة بفضل تضحيات المقاتلين والدعم الشعبي. كما شدد على ضرورة الحفاظ على الاستقرار في ظل التهديدات المستمرة من قبل القوى الإقليمية التي تسعى لزعزعة الأوضاع في المنطقة.

وأشار إلى أن الاحتلال التركي مستمر في محاولاته لتقويض الاستقرار في شمال وشرق سوريا، من خلال تصعيده العسكري في عدة مناطق، خاصة في ريف حلب ومناطق التماس الأخرى.

أحد المحاور الهامة التي تناولها الاجتماع كان الوضع الميداني في سد تشرين والمقاومة البطولية التي تخوضها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ضد محاولات الاحتلال التركي للتقدم في المنطقة.

وأشار الأستاذ حسن إلى أن هذه المقاومة تجسد إرادة الشعب في الدفاع عن أرضه ضد أي اعتداء خارجي، مؤكدًا أن هناك جهودًا دبلوماسية مكثفة، برعاية أمريكية، لوقف إطلاق النار، حيث أبدت واشنطن اهتمامًا خاصًا بمنع التصعيد في المنطقة، والحد من التدخلات العسكرية التركية.

كما شدد على ضرورة أن يكون أي اتفاق لوقف إطلاق النار ضامنًا لحقوق السكان المحليين، ومُلزِمًا لتركيا بعدم خرقه، كما حدث في الاتفاقيات السابقة.

تطرّق الأستاذ حسن محمد علي خلال كلمته إلى نتائج الحوار الكُردي-الكُردي، الذي أُنجز بين المجلس الوطني الكُردي وحزب الاتحاد الديمقراطي، برعاية القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، الجنرال مظلوم عبدي. وأكد أن هذا الحوار يمثل خطوة هامة نحو ترسيخ وحدة الصف السياسي الكُردي، وتعزيز العمل المشترك بين القوى الكُردية في سوريا.

كما أشار إلى أهمية التحضيرات الجارية لعقد مؤتمر الوحدة الكُردية، الذي يشكل فرصة لتوحيد الرؤية السياسية وتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف الكُردية. وأوضح أن نجاح هذا المؤتمر سيسهم في تعزيز وحدة الموقف الكُردي في أي حوار مستقبلي مع دمشق، مما يضمن دورًا أكثر فاعلية للكُرد في الحل السياسي السوري، ويعزز من قدرتهم على الدفاع عن حقوقهم المشروعة ضمن إطار ديمقراطي يحمي جميع مكونات سوريا

حركة التجديد الكُردستاني تعقد اجتماعها العام في القامشلي لبحث التطورات السياسية والتنظيمية

القامشلي - عقدت حركة التجديد الكُردستاني اجتماعها العام في مقرها بمدينة القامشلي، بمشاركة رئيس الحركة الدكتور رزگار قاسم وأعضاء المجلس العام للحركة، حيث ناقش المجتمعون آخر المستجدات السياسية في روج آفا وإقليم شمال وشرق سوريا، إلى جانب عدد من القضايا التنظيمية الداخلية للحركة.

استهل الاجتماع بمناقشة آخر التطورات السياسية والميدانية في روج آفا وإقليم شمال وشرق سوريا، خاصة في ظل التحديات التي تواجه المنطقة من الناحية الأمنية والسياسية. وأكد المشاركون على أهمية تكثيف العمل السياسي لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية التي تؤثر على مستقبل القضية الكُردية وسوريا عموماً.

كما شدد المجتمعون على ضرورة تعزيز دور الأحزاب السياسية في حماية مكتسبات الإدارة الذاتية الديمقراطية، والتعامل مع التحديات الداخلية والخارجية بحكمة ومسؤولية.

تطرّق الاجتماع إلى تطورات الحوار الكُردي-الكُردي، حيث شدد المشاركون على أهمية إنجاح الجهود المبذولة لتحقيق وحدة الصف السياسي الكُردي، خاصة في ظل التحضيرات الجارية لعقد مؤتمر الوحدة الكُردية المرتقب.

وأكد الحاضرون أن المؤتمر سيكون خطوة مهمة لتمكين وحدة الموقف الكُردي في أي حوار مستقبلي مع دمشق، مما يضمن مشاركة فعالة للكُرد في الحل السياسي السوري، ويعزز من قدرتهم على الدفاع عن حقوقهم المشروعة في إطار الحل الديمقراطي لسوريا.

إلى جانب القضايا السياسية، ناقش الاجتماع الوضع التنظيمي الداخلي للحركة وآليات تطوير أدائها السياسي والتنظيمي. وتم التأكيد على أهمية العمل الجماعي وتعزيز الهيكلية التنظيمية لضمان فاعلية أكبر للحركة في المشهد السياسي.

كما شدد المشاركون على ضرورة تعزيز التواصل مع القواعد الشعبية، والانفتاح أكثر على الشباب والنساء، وتمكينهم من لعب دور أكبر في العمل السياسي والمجتمعي، إلى جانب تعزيز التعاون مع القوى الديمقراطية الأخرى في المنطقة.

رسالة من مغيث كردي رافق قافلة الهلال الأحمر الكردي

رسالة من مغيث كردي رافق قافلة الهلال الأحمر الكردي ... بعد ان وطأت قدماه حواري جبلة العلوية . في حضرة الفاجعة، تصمت الكلمات وتتحدث الدموع... حين وطأت أقدامنا جبلة، لم ندخل مدينة كما عهدنا المدن، بل دخلنا ندبة غائرة في جسد الإنسانية، جرحًا مفتوحًا تفوح منه رائحة الحزن والفقد. كل ما رأيناه كان رمادًا، كأن الحياة انسحبت من المكان، تاركة وراءها صدى صرخات اختنقت قبل أن تصل، ووجوهًا خلت من ملامح البشر، إلا من آثار الدموع المحفورة على الخدود كأنها شواهد قبور. لم يكن في جبلة شيء يشبه الحياة سوى العيون.. عيون لم تعد تبصر إلا الماضي، وقد تحجرت فيها الدموع حتى أصبحت مرآة للألم. وعندما تقدمنا إليهم، محملين بما استطعنا حمله من غذاء ودواء، وقفوا أمامنا، ليس كضحايا، بل كأطلال بشرية سلبت منها القدرة حتى على الاعتراض. قلنا لهم: "سامحونا إن تأخرنا"، فجاء الرد كوقع السيف على القلوب: "أنتم الوحيدون الذين شعرتم بنا... شكرًا لإنسانيتكم، فالإنسانية لا هوية لها." تلك الكلمات اخترقت أرواحنا كما يخترق الضوء العتمة، وأشعلت فينا نارًا من الخجل والوجع. كيف وصلنا إلى زمن يحتاج فيه الإنسان إلى من يذكره بأنه إنسان؟ كيف صار الإحساس بالآخرين استثناءً، والحذلان قاعدة؟ ثم، بابتسامة كسيرة، قالوا: "جلبتم لنا الإغاثة، ولكن متى تجلبون لنا الأمان؟" كانت الجملة أثقل من أن تُحمل، أشد وقعًا من أي مأساة، كأنها وصية من قلب يحتضر، يطلب الحياة لكنه لا يجد إليها سبيلًا. استقبلونا كأم تستقبل ابنها المغترب، لكننا شعرنا بالحزن، لأننا لم نحمل بين أيدينا سوى الأدوية ومواد غذائية، بينما كانوا ينتظرون معجزة تعيد لهم الحياة والكرامة. ذاك المشهد، لا توفيه الكلمات حقه، ولا تسعفه البلاغة... ذاك مشهد يُحفر في القلب، ويظل ينزف إلى الأبد.

الحسكة - في إطار الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق بين القوى السياسية في شمال وشرق سوريا، قام وفد من "حركة التجديد الكُردستاني" بزيارة إلى مقر "حزب الاتحاد الديمقراطي PYD" في الحسكة، حيث كان في استقبالهم عدد من قيادات الحزب. تطرق اللقاء إلى أوضاع الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال وشرق سوريا، والتطورات الأخيرة على الساحتين السورية والإقليمية، حيث أكد الجانبان على أهمية حماية المكتسبات التي تحققت، وتعزيز دور المؤسسات السياسية والإدارية في خدمة المجتمع.

كما ناقش المجتمعون ضرورة تطوير آلية عمل الأحزاب السياسية في المنطقة، من خلال تكثيف التنسيق المشترك، وتفعيل المبادرات السياسية التي تعزز الاستقرار والديمقراطية في شمال وشرق سوريا.

بدوره، شدّد الدكتور رزگار قاسم على ضرورة إيجاد آليات أكثر فاعلية لتنسيق العمل الحزبي في الإقليم، بما يخدم تطلعات أبناء المنطقة نحو نظام ديمقراطي تعددي ومستدام. كما أشار إلى أهمية الاستفادة من الخبرات السياسية الموجودة لتعزيز دور الأحزاب كوسيلة لخدمة المجتمع وتحقيق الاستقرار.

من جهته، أكد الأستاذ فرحان داوود أن التحديات الراهنة تستدعي المزيد من التنسيق بين القوى السياسية الفاعلة، مشيرًا إلى أن حزب الاتحاد الديمقراطي يؤمن بأهمية الحوار المشترك، والعمل الجماعي في مواجهة التحديات التي تمر بها سوريا والمنطقة.

وفي ختام اللقاء، اتفق الطرفان على مواصلة اللقاءات والتشاور السياسي، وتعزيز التعاون بين مختلف الأحزاب الفاعلة في شمال وشرق سوريا، من أجل بناء رؤية سياسية موحدة تعزز الاستقرار وتدعم مسار الحل الديمقراطي في سوريا.

سياسة خلط الأوراق: فهم المطالب الكوردية بين الحقائق والاتهامات

بقلم: عبدالرزاق حج محمد

في السنوات الأخيرة، أصبحت سياسة خلط الأوراق والمفاهيم وسيلة متكررة تستخدمها قوى متعددة في الشارع السياسي السوري. هدف هذه السياسة هو تعقيد المشهد وتضليل الرأي العام وإضعاف النخب، مما يؤدي إلى تبديد الوقت وتشويش عقول العامة. ووسط هذه الأجواء، يظهر مصطلح "المشروع الكوردي" بشكل متزايد كأحد أبرز الشعارات التي تُستخدم لخلق الانقسام بين الأكراد والعرب في سوريا. يتضح أن استخدام مفهوم "المشروع الكوردي" يأتي غالبًا لأسباب تخلو من حسن النية؛ فبدلاً من فهم المطالب الكوردية كما هي على حقيقتها، يتم تسييسها بشكل يؤدي إلى إثارة الشقاق ويخدم مصالح دولية قد لا تهتم بمصلحة الوطن السوري. من الضروري التساؤل: هل هناك فعلًا "مشروع كوردي" يهدف إلى الانفصال أو خلق كيان خاص للأكراد في سوريا؟ أم أن هنالك رغبة حقيقية للأكراد في بناء نظام سياسي وإداري يخدم الجميع على قدم المساواة؟

الديمقراطية والفيدرالية: مطالب إنسانية أم طموحات قومية؟

للتعمق في هذا الموضوع، قد نبدأ بتساؤل بسيط: هل الديمقراطية العلمانية والفدرالية تُعتبر اختراعات كوردية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فهذا يعني أن الأكراد هم من وضعوا حجر الأساس السياسي والإداري لكثير من الدول المتقدمة حول العالم. أما إذا كانت الإجابة بلا، فذلك يبرز أن الأكراد، مثلهم مثل غيرهم، يطمحون إلى بناء نظام سياسي قائم على قيم الإنسانية والحرية والعدالة، وهي قيم نجحت في ترسيخ الاستقرار في العديد من الدول التي تبنتها. لا يطلب الأكراد في سوريا سوى نظام سياسي وإداري أثبت نجاحه عالمياً، قائم على الديمقراطية والفيدرالية، وهو ليس مطلبًا يخدم الأكراد فقط، بل يمكنه أن يعزز من حقوق الأفراد والجماعات بشكل متساوٍ. مثل هذه المطالب لا تعني أبداً رغبة في الهيمنة أو خلق كيان مستقل، بل هي جزء من السعي نحو بناء مجتمع سوري أكثر عدالةً وتسامحاً.

فهم الأكراد على حقيقتهم: نضال من أجل العدالة والمساواة

طالما تمثلت مطالب الأكراد في سوريا بتحقيق العدالة والمساواة، ولم تكن هناك رغبة لديهم في نيل امتيازات على حساب الآخرين. تاريخيًا، لم يطالب الكوردي بسلب حقوق الآخرين، بل كانت مطالبه تُعنى بتحقيق المساواة، وضمان حقه في الاعتراف بهويته ووجوده على أرضه التاريخية. يعتبر هذا الأمر جوهريًا لفهم القضية الكوردية بعيدًا عن الافتراءات والمغالطات التي تهدف إلى تشويه الصورة. الشوفينية المنتشرة تعيق أي حوار حقيقي حول حقوق الأكراد. هذا التوجه القومي المتعصب يمنع كثيرين من تحليل الحقائق والنظر إليها بروح منفتحة؛ إذ أن هذا التعصب يجعل من الصعب الوصول إلى حلول بناءة ترضي الجميع. فالأكراد يسعون منذ سنوات إلى الاعتراف بحقوقهم، ولكنهم في كثير من الأحيان يُواجهون بالإنكار والتخوين. فالمسألة ليست مسألة مشروع انفصالي، بل هي مسألة اعتراف بحقوق شعب يسعى للمساواة في وطنه.

تفكيك ادعاءات المشروع الكوردي: حقائق لا بد من فهمه

يجب التأكيد على أن أي حديث عن "المشروع الكوردي" كوسيلة لإثارة الفزع وتوجيه التهم يعد تبسيطاً خطيراً للمطالب الكوردية الحقيقية، ويعكس جهلاً أو تجاهلاً للحقائق. فالأكراد لا يطالبون بشيء يتجاوز حقوقهم، وهم منفتحون على العمل ضمن كيان سوري موحد يضمن حقوقهم وحقوق جميع المكونات. لا يعني هذا إلغاء حقوق الآخرين، بل هو مطالبة باعتراف متبادل يكرس مفهوم العدالة للجميع. في واقع الحال، فإن هذه المطالب الكوردية لا تأتي من فراغ، بل تنبع من تاريخ طويل من التهميش والإنكار. إن استمرارية هذه الادعاءات الزائفة بوجود مشروع كوردي تسعى إلى تشتيت التركيز عن القضية الجوهرية، وهي أن الأكراد يطالبون بحقوق أساسية من حقوق المواطنة والمساواة ضمن دولة تكفل للجميع حرياتهم.

إعادة صياغة الوعي: نحو حوار بناء وتقبل للآخر

يمكن القول إن توظيف مفهوم "المشروع الكوردي" لا يخدم سوى الراغبين في إعادة ترتيب سياسات القمع بشكل جديد. إن استخدام هذا المصطلح كوسيلة للتهجم والتخوين يرسخ عقلية عدم التقبل ويعرقل أي خطوات نحو السلام الداخلي. إن النظر إلى هذه القضية بعين الشك والشوفينية لا يؤدي إلى حلول حقيقية؛ بل إلى تجديد دورات من القمع والاستبعاد. ولذلك، فإن الخطوة الأولى نحو بناء مجتمع موحد ومستقر تتطلب فهمًا حقيقيًا لمطالب الأكراد. إذا تجاوزنا الخلافات وتحلينا بالشفافية، يمكن أن نحقق التفاهم المتبادل الذي يسمح بتحقيق العدالة والمساواة دون تجزئة الهوية السورية أو إضعافها.

Seydayê Tîrêj

Siday Tereg Siday Terez piştî koça dawî ya helbestvan Jakerxwîn yek ji navdartirîn helbestvanên kurd ên klasîk li Sûriyê tê hesibandin.
Belkî meha Adarê meha yekta ye ku ji mehên din ji yên pêşiyên xwe tê cudakirin, ji ber ku narsîsîzm, derbe û piçekî (Şerzfroniyanîzm) ber bi kurdan ve dikişîne, ku gelek caran di nav xwe de derbas dibe, ku hin ji wan bi êş û bi xemgînî ne. û hinek ji wan hinekî Bextewarî, şahî û bextewariyê di dilê xwe de digirin. Ji ber vê yekê, her sal, vê mehê diyariyek û qurbaniyek hêja ku ew ji hezkiriyên xwe re ji berê de pêşkêşî kesê ku bersivê dide banga gelê xwe, xelat dike.Û welatê wî bi hembêzkirina yek ji alayên kurdan, wek mînak derbasbûna – Mela Mistefa Barzanî - Ebdulrehman Qasimlû.

Ji bo meha Adarê bi taybetî (3/23/2002), bijarteyek din, wateyek din, û li ser riyên din ên dûrî siyasetê hebû, vê carê bi rûniştineke edebî hat guhertin.Stûneke din a edebiyata kurdî ketiye, ew jî helbestvanê kurd (Sidî Therese) ku ji biçûkatiya xwe ve li ser hezkirin û azweriya xwe ya ji bo welat û dijberiya xwe ya li hember neheqiyê bi her şêweyî perwerde û zanîna xwe di dibistanên neteweyî de girtiye
Therese stran gotiye: şaheserên helbest û helbestên li ser: kanî, deşt, çiya, dar, welat, gund, pêşmerge û şehîdan. Weke bihar û Newrozê, di dilê helbestvan'ê de xwedî taybetmendiyeke mezin in. Therese xwest ku hemû demsalên salê bibe kaniyeke tijî daffodil û yasemîn.Andko, ji ber ku di wî de ciwanek tijî zindîbûn, çalakî û hêviyê dît û ji ber vê yekê Bihar û Newroz beşeke mezin ji helbest û helbestên wî yên xweş girtin

Buhar dem û dewrana minê
Serpi\k û hem para minê
Baxû gulîzara minê
Mehrg û gulîstana minê
Xemala te nî\ana zemîn
Kulîlk bi sed reng û bi bîn
\air li ser te har û dîn
Adar û nîzana minê

Di nav baskên wî yên nêçîrvan de jî mezinên welatê wî Kurdistan xwedî pareke mezin bûn. Sidî Therese di hevpeyvîna xwe de bang li ciwanên Kurd dike, bi taybetî di salên xwe yên dawî de, ku li hember pirsgirêkên xwe yên neteweyî û çandî û bi vê qîrîna bi êş, wek ku Sidî Therese dibêje (dibe ku wî wesiyet û wesiyeta xwe ya dawî ji gelê xwe yê bindest re nirxand) em di vê qonaxê de ne. Pêdiviya me bi ciwanên ku erkên xwe yên exlaqî û mirovî hildigirin û erkên xwe yên welatparêzî û neteweyî ji bîr nakin, heye. Îro em ji her demê bêhtir hewcedarê têkoşînê ne. Min bi qasî ku ji destê min hat têkoşîn kir û ez ne poşman im, lê niha temen min ji vê yekê nahêle. Ji ber ku hûn hêviya welatê xwe ne, ev bawerî ji we re hatiye spartin.

Di Adara 2002 de, helbestvanê klasîk Thérèse bi laşê xwe yê pak ji qada çandî û edebî derket. Lê belê, di nebûna wî de, wî di çand û edebiyatê de, çi di helbest, pexşan de, çi ji mîrata pir dewlemend a gelê xwe, xwedî sermayeyek girîng a afirîner hişt, yên ku ji bo zanist, zanîn û çandê dilgiran bûn.Ev hemû helbestvan (Therese) wekî yek ji navdartirîn helbestvanên kurd ên klasîk ên ku piştî çûyin û nebûna helbestvanê mezin Jakerxwîn li Sûriyê rêyên helbesta klasîk, ango (qafiye) şopandiye.

Siday Therese bi şêwaza xwe ya balkêş nivîsiye: şaheserên helbestên klasîk û çîrokên folklorî yên li ser evîn, bihar û xwezaya kurdî ya spehî ya li giravê, ku cûrbecûr gul, kulîlk û Andko dihewîne. Bi stranên xwe yên afirîner, wî bi ser ket. hestên hemû kurdan ji bo xatirê welat bi wêrekî têkoşîn û fedakariyê dikin. Bi vî awayî, ew ji nifşa yekem a helbestvanên kurd ên klasîk e.

Ji ber vê yekê helbestvanê kurd (Therese) kî ye ...!: Ew helbestvanê kurd ê klasîk – e ku bi tiliyên tiliyan û hestan helbestan dinivîse.

Daxuyaniya T.N.K.S Bi Helkefta Newroza 2025an

Di 21ê Adarê de gelê me yê Kurd roja Newrozê ya bi rûmet pîroz dikin, ev helkefta neteweyî ya kurdî ku ruhê azadî, têkoşîn û serkeftina li hember neheqî û zulmê dihewîne. Newroz sembola herheyî ya berxwedana gelê me yê Kurd e, ji Kawa El-Heddad ku agirê yekem ê azadiyê pêxist, heta qurbaniyên şehîdên me yên ku bi xwîna xwe rêya rûmetê nivîsandine, ji Mazlûm Dogan û Silêman Adî heta şehîdên Rojava û bakur û rojhilatê Sûriyê. Bi vê minasebetê em bang li gelê xwe dikin ku Newrozê bi ruhê xwe yê şoreşgerî û mirovî pîroz bikin, li hember gefên ku hewl didin destkeftiyên me têk bibin bibin yek û li pişt hêzên xwe yên leşkerî, Hêzên Sûriyeya Demokratîk, bibin yek. li hemberî dagirkerî û mêtingeriyê mertalê parastin û têkoşînê temsîl dike.
Em di Tevgera Nûkirina Kurdistanê de di wê baweriyê de ne ku azadî nayê dayîn, belkî bi têkoşîn û fedakariyê ji holê tê rakirin û heta ku mafên rewa yên gelê me bi dest nekevin û cîhan îradeya wan a siyasî nas bike, em ê bi vê rêyê re dilsoz bimînin.
Sala nû ji gelê me yê Kurdistanê û gelên cîhanê re ku hesreta azadiyê ne, pîroz bikin. Bijî îradeya gelê Kurdistanê û rûmeta şehîdên azadiyê.

Tevgera Nûjen a Kurdistanê
20 Adar 2025

Daxuyaniya Tevgera Nûjen a Kurdistanê:

Em danezana destûrî ya dûrxistinê red dikin û kampanyayên qirkirina mezhebî li peravên Sûriyê şermezar dikin

Li ber ronahiya şert û mercên dijwar ên ku Sûriye tê re derbas dibe, û bi zêdebûna tundûtûjiyê û kampanyayên qirkirina mezhebî yên sîstematîk ku ji aliyê komên îslamî yên tundrew ve li dijî sivîlan, bi taybetî endamên mezheba elewî li peravên Sûriyê hatine kirin, em di Tevgera Nûkirina Kurdistanê de bi tundî şermezar dikin. ev tawanên hovane yên ku pêkhateyên taybet li ser bingeha girêdana wan a mezhebî dikin armanc. Em hemû şêweyên tundrewî û terorîzma organîze ku gefê li aştiya sivîl û jiyana hevbeş li Sûriyê dixwe red dikin. Dubarekirina van polîtîkayên mezhebî bi dehan salan zulm û çewsandinê ji nû ve çêdike û qonaxeke nû ya kaos û şîdeta mezhebî ava dike.

Di vê çarçoveyê de, Daxuyaniya Destûra Bingehîn piştrast kir ku hêzên ku li qada Sûriyê serdest in, hîn jî siyasetên dûrxistinê û otorîter dişopînin ku ji nêzîkatiya rejîma Hafiz Esed cuda ne, belkî wê bi karaktereke îslamî ya tundrewtir dubare dikin. dûrxistina eşkere ya pêkhateyên bingehîn ên gelê Sûriyê, di nav wan de Kurd, Suryan, Asûrî, Elewî, Durzî û pêkhateyên din.

Em di Tevgera Nûkirina Kurdistanê de vê danezana destûrî bi temamî û bi hûrgilî red dikin, ji ber dûrxistina sîstematîk a pêkhateyên Sûriyê û nebûna tam a demokrasî û piralîbûnê, ku desthilatdariya ne rewa li ser bingeha dûrxistin û biçûkxistinê berdewam dike. Ev deklerasyon di nava xwe de bendên xeternak digire ku berdewamiya zulmê bi rengekî olî yê mezhebî destnîşan dike, bi ferzkirina nasname û zimanekî fermî yê erebî, pênasekirina ol û mezheba serokê dewletê wekî Îslama Sunnî, û komkirina rêveberî, yasadanîn û dadwerî. desthilatên di destê serok de. Di rewşeke metirsîdar de di rêvebirinê de, ev deklerasyon desthilatê dide serokomar ku du ji sê parên endamên parlamentoyê destnîşan bike, di gaveke ku di her sîstemeke demokratîk a rasteqîn de nedîtî ye, ku proseya siyasî tenê vediguherîne rûyekî fermî ku xizmeta ferdekî mutleq dike. sîstem.

Ji bilî van tiştên li jor, Daxuyaniya Destûrî guh nade mijarên bingehîn ên gelê Kurd ku li ser axa xwe ya dîrokî, Kurdistana Rojava dijîn, ku hîn jî li pêşiya bidestxistina edaletê li Sûriyê asteng in, wek mînak

Ê ne bi sînor:

• Înkarkirina mafên neteweyî yên kurdan, û redkirina her amaje bi sîstemeke federal an jî xwerêveberiyê, misogerkirina wê yekê ku her pêkhate herêmên xwe li gorî nasnameya xwe ya çandî û siyasî bi rê ve bibe, ku ev yek berdewamiya nêzîkatiya navendî ya şovenîst e ku marjînal kiriye. Kurdan bi dehan salan.

• Dûrxistina bi sed hezaran kurdên hemwelatîbûna Sûriyê, ji ber ku gelek kurd hîn jî ji encamên biryarnameya nijadperestî ya sala 1962an dikişînin, ku mafên wan ên sivîl û siyasî ji wan dizîn.

• Projeya Kembera Erebî: ku di bin navê reforma çandiniyê de hat cîbicîkirin, ku tê de bi hezaran zeviyên çandiniyê ji feodalên Kurd hatin desteserkirin û li ser leşkerên ku ji herêmên din hatibûn anîn hatin belavkirin, û dabeşkirin tenê bi kesên girêdayî û tundrewên Ereb re sînordar bû. Partiya Baas a Sosyalîst, bi siyasetek sîstematîk ku armanca wê guhertina pêkhateya demografîk a herêmên kurdî ye.

Tevgera Nûkirina Kurdistanê di wê baweriyê de ye ku her çareseriyeke siyasî ji bo Sûriyê nikare rewa û domdar be, heya ku van mijaran çareser neke û mafên hemû pêkhateyên Sûriyê bê îstîsna garantî neke. Em pabendbûna xwe bi têkoşîna aştiyane weke tekane rê ji bo bidestxistina daxwazên rewa yên me piştrast dikin. gel, û pêwîstiya bidestxistina hemû mafên me yên siyasî û çandî bêyî lihevkirin. An jî lihevkirin. Em her wiha di wê baweriyê de ne ku çareseriya îdeal ji bo paşeroja Sûriyê di pejirandina modela komareke laîk, demokratîk, pirali, nenavendî de ye ku dadmendî û rûmetê ji bo hemû pêkhateyên neteweya Sûriyê garantî dike, û sîstema herêm û federalîzmê weke çareseriyeke adil bi nav dike. ji bo garantîkirina mafên hişk.

Peyama Mugheeth Kurdî ligel karwanê Heyva Sor a Kurd bû...

Peyama Mugheeth Kurdî ligel karwanê Heyva Sor a Kurd bû... Piştî ku lingê xwe danî taxên Cableh Elewiyê.

Li ber trajediyê gotin bêdeng dibin û hêsir diaxivin...

Dema ku me lingê xwe danî ser çiyayekî, em neçûn bajarekî ku berê bajaran nas dikirin, belkî em ketin birînek kûr di laşê mirovahiyê de, birînek vekirî ya xemgînî û windabûnê. Tiştê ku me dît ax bû, mîna ku jiyan ji cihê xwe vekişiyabe, li dû xwe dengê qîrînên ku berî hatina wan xeniqîbûn, û rûyên bê taybetmendiyên mirovî hiştin, ji xeynî şopên hêsirên ku li ser çîpên mîna ku ew kevirên goran bin.

Li Cablehê ji çavan pê ve tiştekî mîna jiyanê tune bû.. Çavên ku êdî ji paşerojê pê ve tiştekî nabînin û hêsir di nav wan de diqelibin heta ku bibin neynika êşê. Dema ku em nêzîkî wan bûn, çi xwarin û dermanên ku ji destê me dihat hilgirtin, ew ne wek qurbanî, lê wek xirbeyên mirovî yên ku şiyana objekirinê jî jê dihat standin, li ber me rawestiyan. Me ji wan re got: “Ger em dereng bin me bibore, û bersiv mîna şûrek ket dil hat: ” Hûn tenê yên ku me hîs kirin... Spas ji bo mirovahiya we, mirovahî bê nasname ye.“

Van gotinan mîna ronahiyê derbasî giyanên me bûne û di nav me de agirê şerm û êşê pêdixin. Em çawa gihîştin demek ku kesek hewce dike ku kesek bîne bîra wî ku ew mirovek e? Hest ji bo yên din çawa bû îstîsnayek, û qaîdeyek dilşikestî?

Dûv re, bi bişirînek şikestî, wan got: “Te rehetî ji me re anî, lê hûn ê kengê ewlehiyê ji me re bînin?”

Ceza ji bo hilgirtinê pir giran bû, ji her trajediyek girantir bû, mîna ku fermanek ji dilekî dimire be, li jiyanê digere lê rê jê re nabîne.

Wan em wek dayik qebûl kirin ku kurê xwe yê derbider qebûl bikin, lê me şerm kir, ji ber ku me tenê derman û xwarin di destên xwe de hilgirtibûn, dema ku ew li benda mûcîzeyekê bûn ku jiyan û rûmeta wan vegerîne.

Ew dîmen, gotin ne edaletê jê re dikin, ne jî zargotinî alîkariya wî dike... Ew dîmenek e ku di dil de hatiye xêzkirin û her û her xwîn diherike

من قاموس التجديد

من قاموس التجديد

في كل عدد، نسلط الضوء على مصطلحات سياسية واجتماعية تعكس رؤية حركة التجديد الكُردستاني، لنساهم في توضيح المفاهيم التي تشكل أساس النضال الديمقراطي وحرية الشعوب.

❖ التطهير العرقي

- التطهير العرقي هو سياسة ممنهجة تهدف إلى إزالة مجموعة عرقية معينة من منطقة جغرافية محددة، سواء من خلال التهجير القسري، القتل الجماعي، أو التدمير الثقافي والديموغرافي. غالبًا ما يُستخدم كأداة في النزاعات القومية والإثنية لتحقيق الهيمنة العرقية.

❖ أشكاله وأساليبه

- الترحيل القسري: نقل السكان قسرًا إلى مناطق أخرى بهدف التغيير الديموغرافي.
- الإبادة الجماعية: القتل المنهجي لمجموعة عرقية معينة.
- التدمير الثقافي: تدمير الآثار، اللغة، والمؤسسات الثقافية لمحو الهوية القومية.
- التغيير الديموغرافي: استقدام سكان جدد إلى المنطقة المستهدفة لطرد السكان الأصليين، كما في التغيير الديموغرافي في عفرين و سريكانيه بعد الاحتلال التركي.